جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

بدلُ كلٍّ من بعضٍ
بين المانعين والمجيزين

إعداد
د/ أحمد محمد عبد المتجلي محمد
مدرس اللغويات في كلية البنات الأزهرية بطيبة الأقصر

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

بدل كلٍّ من بعضٍ بين المانعين والمجيزين

د/ أحمد محمد عبد المتجلي محمد

قسم اللغويات – كلية البنات الأزهرية بطيبة الأقصر – جامعة الأزهر – مصر

البريد الإلكتروني: AhmedabdalmoTgaly2280@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول البحث قضية مهمة من قضايا النحو العربي، غفل الباحثون عن تناولها بالبحث والدراسة، وهي قضية (بدل كلٍّ من بعضٍ بين المانعين والمجيزين)، وقد حاولت في بحثي هذا أن أجمع آراء النحاة في القضية – موضع الدراسة –، كما اجتهدت في استقصاء الشواهد الواردة في كتب النحاة التي حكم بعض النحاة عليها بأنها مما يؤيد وجود هذا النوع من البدل، كما بذلت قصارى الجهد في تحديد موقف النحاة من هذه الشواهد، كما ختمت البحث بطائفة من الأحاديث النبوية التي حكم الشراح بوجود هذا النوع من البدل فيها، وقد جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

وقد ظهر لي في النهاية أن الناظر بإنصاف يرى أن كثيرا من تأويلات المانعين من وجود هذا النوع من البدل متكلفٌ ولا مقصد من ورائه إلا إسقاط هذا النوع الذي تقتضيه القسمة العقلية، ويؤيد ذلك أنه لا بد من القولُ بهذا البدل في بعض الأمثلة، فضلاً عن وجود طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة حكم شراحها بوجود بدل كل من بعض فيها؛ وذلك يقوي وجهة نظر المجوزين لوجود هذا النوع من البدل.

الكلمات مفتاحية: بدل ، كل من بعض ، الكل من البعض ، وضع العام موضع الخاص ، عام أريد به خاص.

Instead of each of some between those who prevent and permissible

Ahmed Mohamed Abdel Mutajali Mohammed
Department of Linguistics, Al -Azhar Girls College in thebes of Luxor, Al -Azhar University, Egypt
Email: ahmedabdalmotgaly2280@azhar.edu.eg

Abstract:
The research deals with an important issue of Arabic grammar, which researchers have neglected to address with research and study, which is the issue of (substitution of each for some between those who prohibit and those who permit), and I have tried in this research to collect the opinions of grammarians on the issue—the subject of the study: and I have also tried to investigate the evidence contained in the books of grammarians that some grammarians have ruled that it supports the existence of this type of substitution, and I have also made every effort to determine the position of grammarians on this evidence, and I have concluded the research with a group of prophetic hadith in which the commentators have ruled that this type of substitution exists: and the research came in: an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion, It finally became clear to me that the fair-minded observer sees that many of the interpretations of those who forbid the existence of this type of substitution are forced and have no purpose other than to drop this type of substitution that is required by rational division. This is supported by the fact that it is necessary to say this substitution in some examples, in addition to the existence of a group of noble prophetic hadith whose commentators ruled that there is a substitution of each for some in them, and this strengthens the point of view of those who permit the existence of this type of substitution.

Keywords: Substitution, Each for some, All for some, Putting the general in place of the specific, General intended by specific.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل، ونصبه علمًا لتمييز الحق من الباطل، وصلاةً وسلامًا دائمين دوام الليل والنهار، وعلى آله وصحبه الأخيار، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فإن علم النحو من أشرف علوم العربية قدرًا، وأعلاها منزلةً، وأرفعها مكانةً؛ فهو ملاك العربية وقوامُها، لا يتم علمٌ إلا به، ولا يصح حكمٌ إلا بعد عرضه عليه، فمن دونه لا يصح شعرٌ، ولا يفهم غريبٌ، ولا قرآنٌ، ولا حديثٌ ... فالنحو ميزانُ ذلك كلِّه.

وإنني – مذ كنت في مرحلة الدكتوراة – قد وقع نظري في كتاب شرح ابن حاجي عوض (ت ٧٤٥ هـ) على كافية ابن الحاجب (صـ ٧٥٨) على قوله: «... وبهذا سقط اعتراض من قال: إن هذه القسمة ليست بحاصرةٍ؛ لأن فيه قسمًا آخر أهمله النحويون وهو بدل الكلِّ من البعض، كما في قولنا: (نظرتُ القمر فَلَكَه)، ووجه السقوط ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان، ثم ذلك على تقدير جوازه يكون من بدل الاشتمال ...».

فوقع في نفسي بعض الأسئلة، لم أهمل النحويون بدل كل من بعض ؟ وما مستندهم في ذلك ؟ وهل هذا إجماع من النحاة أم يوجد بينهم مخالف ؟

ولما وجدت الوقت مناسبًا استعنت بالله – جل وعلا – أن أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، فنظرت في ما بين يديّ من كتبٍ يمكن أن أستفيد منها في ذلك الموضوع؛ للوقوف على ما قيل فيه.

. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه موضوعًا لم يسبقني إلى الحديث فيه أحد، فلم أعثر فيما اطلعت عليه من تراث القدماء والمحدثين – فيما أعلم – على مؤلف تخصص في الحديث عن (بدلُ كلٍّ من بعضٍ بين المانعين والمجيزين).

. أسباب اختيار الموضوع:

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع – فضلاً عما سبق ذكره – ما يأتي:

. هذا الموضوع لم ينل حظه من البحث والدراسة، فلم يفرد بدراسة متخصصة مستقلة تجمع أحكامه وقضاياه.

. أن كلَّ نحوي تكلم في هذا الموضوع اعتمد على شواهدَ قليلةٍ دون محاولة استقصاء شواهد هذا الموضوع في كتب النحاة وما قيل في كلِّ شاهدٍ منها على حدة، وهذا لا يترتب عليه حكمٌ يمكن أن تطمئن إليه النفس.

. الدراسات السابقة:

بعد طول بحث وكثرة سؤال لم يتيسر لي أن أعثر على بحثٍ تخصص في موضوع (بدلُ كلٍّ من بعضٍ بين المانعين والمجيزين).

. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

. أما المقدمة فتناولت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته.

. وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن تعريف البدل، وأقسامه.

. وأما المبحث الأول: فقد تحدثت فيه عن القائلين بمنع بدل كلٍّ من بعضٍ، وأدلتهم.

. وأما المبحث الثاني: فقد تحدثت فيه عن القائلين بجواز بدل كلٍّ من بعضٍ، وأدلتهم، وتأويل المانعين.

- **وأما المبحث الثالث:** فقد ذكرت فيه طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة التي حكم الشراح على احتمال وجود بدل كلٍّ من بعضٍ فيها.
- **وأما الخاتمة:** فقد تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها في موضوع بحثي.
- **ثم ذيلت البحث بثبت للمصادر للمراجع، وفهرس للمحتويات.**

خطة السير في البحث:

- تتبعت شواهد بدل كل من بعض في كتب النحو محاولاً حصرها، وتناولت كل شاهد منفردًا بالدراسة، والتحليل، وذكرت آراء النحاة في ذلك الشاهد.
- قمت بتوثيق الآراء النحوية الواردة في موضوع بحثي من أمهات الكتب، محاولاً تتبع الآراء التي تنسب لأصحابها، ونسبتها إلى قائليها.
- راعيت في دراستي الترتيب الزمني لآراء النحويين من الأقدم وفاة فالمتأخر حتى يتسنى لي تجلية التطور النحوي للمسألة – موضع الدراسة –.
- قمت أثناء دراستي بعزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية، وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات، والأحاديث من كتب الأحاديث، والأبيات الشعرية من الدواوين ومن أماكنها من كتب النحو، ولم أدخر في ذلك وسعًا.
- في الإحالة على المصادر أكتفي بذكر اسم الكتاب، ومؤلفه – ما لم يكن الكتاب مشهورًا بنسبته إلى صاحبه – ورقم الجزء والصفحة دون ذكر لمعلومات النشر أول مرة استغناء بذكرها في الفهارس حتى لا أثقل البحث بما لا فائدة فيه؛ إذ الرجوع إلى الفهارس أمر ميسور فاخترت الأيسر طالما أن كلا المنهجين متبع.

. منهج البحث:

وقد اعتمدت في معالجتي لموضوع بحثي على المنهج الوصفي التحليلي.

وبعد، فهذا جهد المقل، وعمل المقصر، فإذا كان فيه من الكمال لمحة، أو من بحر العلم قطرة، فلست بصاحب ذلك ولا أدعيه، إنما ذلك بفضل من الله ونعمه، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

د/أحمد محمد عبد المتجلي محمد

مدرس اللغويات

في كلية البنات الأزهرية بطيبة (الأقصر)

تمهيد

تعريف البدل وأقسامه

البدل: هو «التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة»[(١)].

أقسام البدل:

الأول: بدل كُلّ من كُلٍّ: وهو بدل الشيء مما يطابق معناه، ولذلك يسمى (البدل المطابق)، ومن ذلك قوله – تعالى –: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[(٢)(٣)].

الثاني: بدل بعض من كلٍّ: وهو بدل الجزء من كله، تقول: (أكلت الرغيف ثلثه)، ويجب في هذه الصورة أن يكون في البدل ضميرٌ يعود على المبدل منه [(٤)].

الثالث: بدل الاشتمال: وقد عرفه ابن عقيل بأنه: «الدال على معنى في متبوعه»(٥)، ومعنى ذلك: أن متبوعه يشتمل على معناه، وأن هذا المعنى قائم به، ومن ذلك قوله – تعالى –: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾ [(٦)]، ويجب – والحالة هذه – أن يكون في البدل ضمير المبدل منه [(٧)].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٤٧).

(٢) سورة (الفاتحة) الآيتان (٦،٧).

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٣٦).

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (٣/ ٦٣٥).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٤٩).

(٦) سورة (البقرة) الآية (٢١٧).

(٧) ينظر: النحو المصفى، د/ محمد عيد (١/ ٦٢٧).

الرابع: بدل البداء: وهو – كما قال أبو حيان –: «ذكرك المبدل منه والبدل من غير أن يكون الثاني [١] مطابقًا للأول في المعنى، ولا متضمنا المبدل منه بجزئه، ولا بينهما تلازم لوصفية أو غيرها، بل هما متباينان من حيث اللفظ والمعنى، وذلك: (مررت برجلٍ امرأةٍ)، أخبرت أولاً أنك (مررت برجل)، ثم بدا لك أن تخبر أنك (مررت بامرأة)، من غير إبطالٍ لمرورك برجل، فصار كأنهما إخباران مصرحٌ بهما؛ إذ التقدير: (مررتُ برجلٍ، مررتُ بامرأةٍ»[٢].

الخامس: بدل الغَلَط: وَهُوَ مَا ذكر فِيهِ الأول من غير قصد، بل سبق اللِّسَان إِلَيْهِ، نحو: (مَرَرْت بِرَجُلٍ حمَارٍ)، أردْت أَن تخبر بِحِمَار فَسبق لسَانك إِلَى رجل ثمَّ أبدلت مِنْهُ الْحمار[٣].

السادس: بدل النِسْيَان: هو أن تنسى فتذكر أمرًا على غير حقيقته، ثم تتذكر الأمر المنسي فتذكره بدل الأول، كأن تقول: (زارني سعدٌ إبراهيمُ)، فإن الذي زارك هو (إبراهيم)، لا (سعد)، ولكنك نسيت فذكرت (سعدًا)، ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو (إبراهيم) [٤].

يقول ابن هشام مفرقًا بين النوعين الأخيرين: «وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، واللسان متعلق بالجنان»[٥].

---

(١) نص أبي حيان «ذكرك المبدل منه والبدل من غير أن يكون الثاني ليس مطابقًا للأول في المعنى» بزيادة كلمة (ليس)، والنصُّ بوجودها غير مستقيم.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٧٠).

(٣) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٥).

(٤) ينظر: معاني النحو، د/ فاضل صالح السامرائي (٣/ ٢١٠).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد (٣/ ٤٠٣)، طبعة: منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

المبحث الأول
القائلون بمنع بدل كلٍّ من بعضٍ وأدلتهم

القائلون بمنع بدل كلٍّ من بعضٍ

الجمهور [١]، وابن جني [٢]، وأبو البركات بن الأنباري [٣]، والسكاكي [٤]، وابن أبي الربيع [٥]، والغجدواني [٦]، وأبو حيان [٧]، والسمين الحلبي [٨]، وابن هشام [٩]، وابن حاجي عوض [١٠]، والبغدادي [١١]،

(١) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٧٠)، والبحر المحيط، لأبي حيان (١/ ٦٦٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي (٣/ ١٠٣٩)، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١)، وشرح شذور الذهب، للجوجري (٢/ ٧٩٢)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٣٧)، ومعاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي (٣/ ٢١٢).

(٢) ينظر: التنبيه على مشكل شرح أبيات الحماسة، لابن جني (صـ ٦٠ ، ٦١)، والمحتسب، لابن جني (١/ ١١٢ ، ١١٣)، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي (٧/ ٥ ، ٩٢ ، ٢٦٨).

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري (٢/ ١٢٨).

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (صـ ٨٤)، وحاشية محرم على الفوائد الضيائية (٢/ ٥).

(٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع (١/ ٣٩٣).

(٦) ينظر: شرحه على كافية ابن الحاجب (١/ ٣٢٨)، والغجدواني هو: أحمد بن علي بن محمود جلال الدين الغجدواني، من آثاره: شرح كافية ابن الحاجب، ذكر فيه أنه قرأ على الحسام السفناقي، توفي فِي حُدُود سنة ٧٣٠ هـ. (تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٣٨١، وهدية العارفين ١/ ١٠٧).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٤)، وارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٧٠)، والبحر المحيط، لأبي حيان (١/ ٦٦٢)، (٧/ ٢٩).

(٨) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (١/ ٦٦).

(٩) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام (٦/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣).

(١٠) ينظر: شرحه على كافية ابن الحاجب (صـ ٧٥٨). وابن حاجي عوض هو: يعقوب بن أحمد بن عوض، من آثاره: شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، فرغ منه سنة (ت ٨٤٥هـ). تنظر ترجمته في: (هدية العارفين ٢/ ٥٤٦، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢٤١).

(١١) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي (صـ ١٤ : ١٦). والبغدادي هو: عبد القادر بن عمر البغدادي، علّامة بالأدب والتاريخ والأخبار، كان يتقن آداب التركية، والفارسية. من آثاره: خزانة الأدب، وشرح شواهد الشافية، وشرح شواهد المغني، توفي في القاهرة سنة (١٠٩٣ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ٤/ ٤١ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٩٥).

والسجاعي [١]، وابن حمدون [٢].

١ – يقول السكاكي عن البدل: «وهو على أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، كقولـــه – تعـــالى –: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [٣]، وبـدل الـبعض مـن الكـل، كقولـك: (رأيـتُ القـومَ أكثرَهم)، وبدل الاشتمال، كقولك: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُـه)، وبدل الغلط، كقولك: (مررتُ برجلٍ حمارٍ)، في كلامٍ لا يصدر عن روية وفطانة.

ووجه الحصر – عندي – هو أنَّا نقول: البدلُ إما أن يكون عين المبدل منه، أولا يكون، فإن كان فهو بدل الكلِّ من الكلِّ، وإن لم يكن، فإما أن يكون أجنبيًا عنه، أولا يكون، فإن كان فهو بدل الغلط، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه فهو بدل البعض من الكلِّ، أو غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال.

---

(١) ينظر: حاشيته على شرح قطر الندى (صـ ١٤٢). والسجاعي هو: أحمد بن أحمد بن محمد السباعي البدراوي الأزهري، فقيه، شافعي، مصري، نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر، صنف: الدرر في إعراب أوائل السور، وشرح لامية السموأل، وحاشية على شرح القطر لابن هشام، توفى سنة ١١٩٧ هـ. (تنظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٩٣ ، ومعجم المؤلفين ١/ ١٥٤).

(٢) ينظر: حاشيته على المكودي على شرح ألفية ابن مالك (٢/ ٥١). وابن حمدون هو: أحمد بن محمد بن الحسن البنَّاني، أبو العباس، قاض فاضل من أهل الرباط مولدا ووفاة، ولي القضاء في الرباط سنة (١٣١٧ – ١٣٢٢)، من آثاره: الفتح الودودي، وحاشية على المكودي في شرح الألفية، وإتحاف أهل المودة، وأرجوزة في الصرف، توفي سنة (١٣٤٠ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ومعجم المؤلفين ٢/ ٩٠).

(٣) سورة (الفاتحة) الآيتان (٦ ، ٧).

وقد سقط بهذا زعمُ من زعمَ أن ههنا قسمًا خامسًا أهمله النحويون، وهو بدل الكلِّ من البعض، كنحو: (نظرتُ على القمرِ فلكِه) [١]»[٢].

٢ – يقول الغجدواني: «لا نُسَلِّمُ جوازَه، كيف وهذا غيرُ مرويٍّ عن العرب، ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم أن (القمر) بعض (الفَلَك)، بل هو شيء مركوزٌ في (الفَلَك)، فيكون (الفلك) شاملاً له، وهو غير بدل الاشتمال»[٣].

٣ – يقول أبو حيان: «وليس هذا النوع بثابتٍ من لسان العرب، على قول الجمهور، وإن كان بعضُهم قد زعم أنه وُجِدَ في لسان العرب بدل كلٍّ من بعضٍ، وقد تأوَّل الجمهورُ ما أدى ظاهره إلى ثبوت ذلك، وجعلوه من وضع العام موضع الخاص؛ لندور ما ورد من ذلك»[٤].

٤ – يقول ابن حاجي عوض: «وهو، أي: البدل – باعتبار دلالته ودلالة متبوعه – منقسمٌ إلى أربعة أقسام: الأول: بدل الكلِّ من الكلِّ، والثاني: بدل البعض من الكلِّ، والثالث: بدل الاشتمال، والرابع: بدل الغلط.

فالأول، أي: بدل الكلِّ من الكلِّ، ما يكون مدلوله عين مدلول الأول، أي: مدلول المبدل منه، بمعنى أن يكون ما صدقا عليه متحدًا، وإلا فمدلول (أخوك) في قولنا: (جاءني زيدٌ أخوك) ليس عين مدلول (زيد) باعتبار المفهوم.

---

(١) الفعل (نظر) يتعدى بنفسه، ويتعدى بـ(إلى)، يقال: نظره، ونظر إليه، أي: أبصره، ولا يتعدى بـ(على). ينظر: أساس البلاغة (نظر) (٢/ ٢٨٢ ، ٢٨٤)، ولسان العرب (نظر) (٥/ ٢١٥ ، ٢١٩)، ومعجم الأفعال المتعدية – اللازمة، د. هاشم طه شلاش (صـ ١٣٧).

(٢) مفتاح العلوم، للسكاكي (صـ ٨٤)، وحاشية محرم على الفوائد الضيائية (٢/ ٥).

(٣) شرحه على كافية ابن الحاجب (١/ ٣٢٨).

(٤) البحر المحيط (١/ ٦٦٢)، وينظر: (٧/ ٢٩).

والثاني، أي: بدل البعض من الكلِّ، ما يكون مدلولَه جزؤه، أي: جزء مدلول المبدل منه بالمذكور، كما في: (ضربتُ زيدًا رأسَه).

وبهذا سقط اعتراض من قال: إن هذه القسمة ليست بحاصرةٍ؛ لأن فيه قسمًا آخر أهمله النحويون وهو بدل الكلِّ من البعض، كما في قولنا: (نظرتُ القمر فَلَكَه)، ووجه السقوط ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان [1]، ثم ذلك على تقدير جوازه يكون من بدل الاشتمال ...»[2].

(١) يظهر لي أن وجه السقوط هو أنه ليس بثابت من لسان العرب؛ بدليل قوله: «ثم ذلك على تقدير جوازه يكون من بدل الاشتمال»، فعدم الجواز آتٍ من عدم السماع.

(٢) شرحه على كافية ابن الحاجب (صـ ٧٥٨).

أدلة المانعين من وجود بدل كلٍّ من بعضٍ

استدل المانعون من وجود بدل كلٍّ من بعضٍ بثلاثة أدلة، هي على النحو التالي:

١. أنّه إذا كان الثاني هو المقصود – وهو عبارة عن الكل –، فلا حاجة إلى ذكر البعض قبله؛ لعدم فائدته.

– يقول ابن فلاح اليمني [(١)]: «(أقسام البدل)، والمشهور أنه منحصرٌ في أربعة: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، وجعلها بعضهم ثلاثةً، وجعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض، وهو غلط، على ما سيأتي تحقيقه – إن شاء الله تعالى –.

والقسمة تقتضي نوعًا خامسًا، وهو بدل الكل من البعض، لكنَّ النحاة لا يثبتونه؛ لأنّه إذا كان الثاني هو المقصود – وهو عبارة عن الكل –، فلا حاجة إلى ذكر البعض قبله؛ لعدم فائدته، بخلاف بدل البعض من الكل، فإنّ الثاني – وهو البعض –، هو المقصود، ولا تتحقق البعضية إلاّ بذكر الكلّ قبلها، فلذلك صحّ بدل البعض من الكلّ، ولم يصح بدل الكل من البعض»[(٢)].

٢. أنّه ليس بثابتٍ في كلام العرب، وأن أمثلته مصنوعة [(٣)].

– يقول أبو حيان: «وليس هذا النوع بثابتٍ من لسان العرب، على قول الجمهور»[(٤)].

---

(١) هو أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، نحوي، يمني، له مؤلفات في علوم العربية وغيرها، منها: الكافي، والمغني في النحو، توفى سنة (٦٨٠ هـ) (تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢ ، والأعلام ٧/ ٣٠٣).

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، لابن فلاح اليمني (٢/ ٩٤٨).

(٣) ينظر: حاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب (١/ ٢٣٣).

(٤) البحر المحيط (١/ ٦٦٢)، وينظر: (٧/ ٢٩).

– يقول الجامي [1] في الفوائد الضيائية – معلقًا على قول ابن الحاجب في بدل الاشتمال: «والثّالث: بينه وبين الأوّل ملابسةٌ بغيرهما» [2] –: «(والثالث)، أي: بدل الاشتمال (بينه وبين الأول)، أي: المبدل منه (ملابسةٌ) بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً، نحو: (أعجبني زيدٌ علمُه)؛ حيث يعلم ابتداء أنه يكون (زيدٌ) معجبًا – باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته – وتتضمن نسبة الإعجاب إلى (زيد) نسبة إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في (سلب زيدٌ ثوبه)، بخلاف (ضربت زيدًا حمارَه)، و(ضربت زيدًا غلامَه)؛ لأن نسبة الضرب إلى (زيد) تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير (زيد)، فيكون من باب بدل الغلط.

(بغيرهما)، أي: تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كلَّ المبدل منه أو جزءه، فيدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزءًا من البدل، ويكون إبداله منه بناءً على هذه الملابسة، نحو: (نظرتُ إلى القمرِ فلكِه)، والمناقشة بأن (القمر) ليس جزءًا من (فلكه)، بل هو مركوز فيه، مناقشة في المثال.

ويمكن أن يورد [3] لمثاله مثل: (رأيتُ درجةَ الأسدِ برجَه)، فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه، فإن البرج عبارةٌ عن مجموع الدرجات.

---

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، مفسر، فاضل، ولد في (جام) من بلاد ما وراء النهر، تفقه وصحب مشايخ الصوفية، من مصنفاته: تفسير القرآن وشرح الكافية لابن الحاجب، وهو أحسن شروحها، سماه (الفوائد الضيائية)، توفى سنة (٨٩٨ هـ) (تنظر ترجمته في: الأعلام ٣/ ٢٩٦ ، وهدية العارفين ١/ ٥٣٤).

(٢) الكافية في النحو، لابن الحاجب (صـ ٣١).

(٣) في الكتاب (يورق)، والصواب – في ظنِّي– ما أثبته.

وإنما لم يجعل هذا البدل قسمًا خامسًا، ولم يسمَّ ببدل الكل عن البعض؛ لقلته وندرته، بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب، فإن هذه الأمثلة مصنوعةٌ»[١].

٣. أن البدل لابد من كونه مقررًا للمبدل منه، والبعضُ لا يقرِّرُ الكل.

– يقول الصنعاني [٢]: «وهذا غير جائز عند الجمهور؛ لأن البدل لابد من كونه مقررًا للمبدل منه، والبعض لا يقرر الكل، بخلاف العكس» [٣].

(١) الفوائد الضيائية، للجامي (٢/ ٩ : ١١).

(٢) هو علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر، مفسّر يماني، عاش عاكفًا على إقراء الطلبة إلى آخر حياته، من مصنفاته: تجريد الكشاف، أضاف إليه لطائف ودقائق، وتفسير القرآن في ثمانية أجزاء، توفي في سنة (ت ٨٣٧ هـ) . (تنظر ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني، ١/ ٨٤٥، والأعلام ٥/ ٨).

(٣) ينظر: البرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١).

المبحث الثاني
القائلون بجواز بدل كلٍّ من بعضٍ وأدلتهم
وتأويل المانعين لها

القائلون بجواز بدل كلٍّ من بعضٍ

١ – شمس الدين الكرماني [(١)]؛ حيث يقول – معلقًا على حديث عَائِشَةَ (كَانَ النَّبِيُّ – ﷺ – يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَانِهِ كُلِّهِ) [(٢)] –:

«قوله: (في شأنه)، وفي بعضها (وفي شأنه) بالواو العاطفة.

فان قلتَ: ما وجهُهُ على تقدير عدمِها؟

قلتُ: فيه غموض؛ لأن ظاهره البدل بإعادة تكرير العامل، ولا يصح أن يكون بدل الكل من الكل؛ لأن الشأن أعمُّ من هذه الثلاثة، ولا بدل البعض؛ لأنه ليس بعضًا من المتقدم، ولا بدل الاشتمال؛ إذ شرطه أن يكون بينهما ملابسةٌ بغير الجزئية والكلية، وههنا الشرطُ منتفٍ، ولا بدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

فان قلت: فما قولك فيه ؟

قلت: هو بدل الاشتمال، ومرادهم بانتفاء الجزئية والكلية بينهما هما المذكورتان في بدل الكل وبدل البعض، وهو أن لا يكون الثاني عينَ الأول، ولا بعضَ الاول، وهذا بعكس ذلك؛ إذ الأول بعض الثاني.

---

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، عالم بالحديث، أصله من كرمان، اشتهر في بغداد، من آثاره: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، وضمائر القرآن، والنقود والردود في الأصول، مات راجعا من الحج في طريقه إلى بغداد، ودفن فيها سنة (٧٨٦ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ٧/ ١٥٣ ، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٢٩).

(٢) الحديث في صحيح البخاري، (١/ ٤٥)، كتاب الوضوء، بَابُ التَّيَمُّنِ فِي الوُضُوءِ وَالغَسْلِ، رقم (١٦٨).

- أو هو بدل الغلط، وقد يقع في الكلام الفصيح قليلاً، ولا منافاة بين الغلط والبلاغة.
- أو هو بدل الكل من الكل؛ إذ الطهور مفتاح أبواب العبادات كلِّها، والترجيل يتعلق بالرأس، والتنعل بالرجل، فكأنه شمل جميع الأعضاء من الرأس الى القدم، فهو كبدل الكل من الكل.
- أو قسمٌ آخرُ خامس للأبدال الأربعة على ما بينه بعض النحاة متمسكين بقولهم: (نظرتُ إلى القمر فلكِه)، وبقول الشاعر:

نضَّر اللهُ أعظمًا دفنوها ... بسجستانَ طلحة الطلحات [1]

وإن أمكن الجوابُ عنهما، وسموه بدل الكلِّ عن البعضِ.

- أو يقدَّر لفظ (يعجبه التيمن) قبل لفظ (في شأنه)، فتكون الجملة بدل الجملة.
- أو هو عطف على ما تقدم بتقدير (الواو)، كأنه قال: (وفي شأنه) عطفًا للعام على الخاص، وقد جوز بعض النحاة تقديرَ (الواو) العاطفة إذا قامت قرينة عليه [2].

---

(١) البيت من بحر (الخفيف)، لعبيد الله بن قيس الرقيات في: ديوانه (صـ ٢٠)، ورواية الشطر الأول (نضَّر الله أعظمًا دفنوها)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١/ ١٤٤)، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (٤/ ١٤٤)، وشرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (١/ ١٣٧)، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (٣/ ٢٧١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (٤/ ١٨٤١)، والشاهد في قوله: (أعظمًا ... طلحة الطلحات)؛ حيث أبدل (طلحة) من قوله: (أعظمًا)، والأعظم بعض طلحة، فهو بدل كلٍّ من بعضٍ، وذلك على رواية نصب (طلحة).

(٢) لا يجوز أن يحذف من حروف العطف إلا (الواو)، وقد اختلف في حذفها:

ـ فأجازه بعض النحاة، ومنهم الفارسي (ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ٢٠١٧)، وابن عصفور؛ حيث يقول: «وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى» (شرح جمل الزجاجي ١/ ٢١٥ ، ٢١٦)، وابن مالك؛ حيث يقول: «وتنفرد (الواو) بجواز حذفها =

– أو هو متعلق بـ(يعجبه) لا بـ(التيمن)، أي: يعجبه في كلِّ شأنه التيمن في هذه الثلاث، أي: لا يترك التيمن في الثلاث في سفره، وحضره، وفراغه، واشتغاله، وغير ذلك»[(١)].

٢ – أحمد بن إسماعيل الكوراني [(٢)]؛ حيث يقول – معلقًا على الحديث السابق –: «(وفي شأنه كلِّه) من عطف العام على الخاص، وفي أكثرها بدون (الواو)، والوجهُ حملُه على حذف (الواو)؛ بدليل الرواية الأخرى، وهو

=

– إن أمن اللبس –» (شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٤٠ ، ٦٤١)، واستشهد هؤلاء عليه بما حكاه أبو زيد من قولهم: (أكلتُ لحمًا، سمكًا، تمرًا)، أي: وسمكًا، وتمرًا.

. وذهب ابن جني (ينظر: التمام صـ ١٢٢)، والسهيلي، وابن الضائع (ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ٢٠١٧)، والمساعد، لابن عقيل (٢/ ٤٧٢ : ٤٧٥)، إلى منع حذف (الواو) وبقاء معطوفها، واحتجوا على ذلك بالقياس، وفي ذلك يقول السهيلي: «لا يجوز إضمار حروف العطف – خلافًا للفارسي ومن قال بقوله –؛ لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحيٍ يسفر به عما في نفس مكلمه! اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر»(ينظر: نتائج الفكر صـ ٢٠٧).

. ويظهر لي جواز حذف (واو) العطف؛ لأن السماع مقدم على القياس.

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني (٣/ ٣ ، ٤)، وينظر: عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد، لجلال الدين السيوطي (٣/ ١٦٦ ، ١٦٧).

(٢) هو أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، مفسر، كردي الأصل، من أهل شهرزور، تعلم بمصر، ولي القضاء في أيام الفاتح، وتوفي بالقسطنطينية، من آثاره: غاية الأماني في تفسير السبع المثاني، والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، للسبكي، والكوثر الجاري، وشرح الكافية لابن الحاجب، توفي سنة (٨٩٣ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٩٧ : ٩٨ ، وهدية العافين ١/ ١٣٥).

بدل الكل عن البعض، كقولهم: (نظرتُ إلى القمرِ فلكِه)، وكقول زياد الأعجم في مرثية طلحة الخُزاعي:

نضَّر الله أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات (١)

وقواعد العربية استقرائيةٌ فلا يقدح في ذلك قول النحاة: الأبدالُ أربعةٌ، أَلاَ ترى أنهم اتفقوا على أن أوزان الشعر ستةَ عَشَر بحرًا، وقد وُجد في شعر امرئ القيس ما هو خارجٌ عن تلك الأوزان، قال:

تخطيتُ بلادًا وضيعتُ بلادًا ... وقد كنتُ قديمًا أخا عزٍ ومجد (٢)

نقله السكاكيُّ في عروض (المفتاح) (٣).

قال بعض الشارحين: فإن قلت: ما وجهُ إعرابه على تقدير عدم الواو؟

قلت: فيه غموضٌ.

ثم قال: هو بدل الاشتمال؛ لأن النحاة لما قالوا: بدل الاشتمال شرطه أن تكون الملابسة بغير الكلية والجزئية، إنما أرادوا أن لا يكون الأول كلًّا، والثاني جزءًا، وهذا عكس ذلك.

- أو هو بدل الغلط، وبدل الغلط قد يقعُ في الكلام الفصيح، ولا منافاة بين الغلط والبلاغة.
- أو هو بدل الكل من الكل؛ إذ الطهور مفتاح العبادات، والترجل يتعلق بالرأس، والتنعل بالرجل، فكأنه بدل الكل، هذا كلامه، والكلُ باطلٌ؛

---

(١) سبق تخريجه في صـ ١٦ .

(٢) البيت من البحور المهملة، وهو على وزن مقلوب الطويل المسمى بالمستطيل، وقد جاء هنا على (مفاعيلن، فعولن، مفاعيلن، فعولن)، ولم أعثر على البيت في ديوان امرئ القيس، ولم يتيسر لي أن أجده إلا في مفتاح العلوم، للسكاكي (١/ ٥٦٧).

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (١/ ٥٦٦ ، ٥٦٧).

– أما الأول: فلأن النحاة نفوا في بدل الاشتمال الكلية والجزئية مطلقًا، سواء كان المبدل كلًّا والبدل جزءًا، أو بالعكس، ولو كان مرادهم ما قاله لمثلوا به، فإنه أولى بذلك لغرابته، ولا يظفر به في كلام أحد.

– وأما الثاني: وهو قوله: (بدل الغلط) فغلطٌ فاحش؛ لأن بدل الغَلَط معناه أن يكون المبدل منه وقع غلطًا، ثم تداركه المتكلم بالمبدل، وعلى ما قاله يلزم أن يكون قول عائشة: (كان رسول الله – ﷺ – يحب التيمن في تنعله، وترجله، وطهوره كله) غلطًا منها. وفسادُهُ لائحٌ على أن قوله: (بدل الغلط يقع في الفصيح) على إطلاقه غلط آخر؛ لأن ذلك مشروطٌ باستعمال (بل) معه، ذكره المحققون من علماء البيان.

– وأما الثالث: وهو بدل الكل فبُطلانه ظاهر؛ لأن مراد عائشة أن التيمن كان شأنه في الأمور كلها، وظاهرٌ أن الأمور ليست منحصرةً في أفعال الوضوء.

– وقوله: (كأنه بدل الكل) بحرف التشبيه لا يغني شيئًا وإن سبقه فيه غيره.

ثم قال: (أو هو متعلق بيعجب لا بالتيمن)، والمعنى: كان يعجبه في كل شأنه التيمن في هذه الثلاثة، أي: في حضره، وسفره، وفراغه، وأشغاله، وغير ذلك.

قلتُ: فيلزمه أن يكون في حال بزقه، وقضاء حاجته، ووقاعه، يعجبه التيامن، فالوجه ما شيّدنا أركانه.

وقولها: (في شأنه كلِّه)، عامٌّ خُصَّ منه البعض لما روى أبو داود عن عائشة: (كانت يمين رسول الله – ﷺ – لطهوره، وطعامه، ويسارُه لخلائه، وما كان من أذى» [1].

(١) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، (١/ ٣١٧ : ٣١٩).

٣ – يقول العيني [١] – معلقًا على حديث حفص بن عاصم، قال سمعت رجلاً من الأزد يقال له: مالك ابن بحينة: أن رسول الله – ﷺ – رأى رجلاً – وقد أقيمت الصلاة – يصلي ركعتين، فلما انصرف رسول الله – ﷺ – لاث به الناس، وقال له رسول الله – ﷺ –: (آلصبح أربعًا، آلصبح أربعًا) –[٢]:

يقول العيني: «قَوْله (آلصبحَ أَرْبعا) – بِهَمْزَة ممدودة فِي أَوله وَيجوز قصرهَا – وَهُوَ اسْتِفْهَام للإنكار التوبيخي، وَ(الصُّبْحَ) مَنْصُوب بإضمار فعل مُقَدّر تَقْدِيره (أَتُصَلِّي الصُّبْحَ).

وَقَالَ الْكرْمَانِي: وَيجوز (الصُّبْحُ) – بِالرَّفْع – أَي: (الصُّبْحُ تصلى أَرْبعًا).

قلت: يكون (الصُّبْحُ) – على هَذَا التَّقْدِير – مُبْتَدأ، وَقَوله: (تصلي أَرْبعا) جملَة وَقعت خَبرا، وَالضَّمِير مَحْذُوف؛ لِأَن تَقْدِيره (تصليه) أَرْبعا، وَالضَّمِير الَّذِي

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، الحنفي، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين، ولي في القاهرة الحسبة، وقضاء الحنفية، من آثاره: عمدة القاري في شرح البخاري، ومغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وفرائد القلائد مختصر شرح شواهد الألفية، توفي بالقاهرة سنة (٨٥٥ هـ) (تنظر ترجمته في: الأعلام ٧/ ١٦٣ ، وهدية العارفين ٢/ ٤٢٠ ، ٤٢١).

(٢) الجامع الصحيح المختصر، للإمام البخاري (١/ ٢٣٥)، حديث رقم (٦٢٣)، كتاب الأذان، باب إذا أُقيمت الصلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبةُ، كتاب الأذان.

يَقع مَفْعُولاً حذفه شَائِع ذائع، وانتصاب (أَرْبعًا) على الْحَال، قَالَه ابْن مَالك [١]، وَقَالَ الْكرْمَانِي على الْبَدَلِيَّة [٢].

قلت: يكون بدلَ الْكل من الْكل؛ لِأَن الصُّبْح صَار فِي معنى الْأَرْبَع، وَيجوز أَن يكون بدل الْكل من الْبَعْض؛ لِأَن الْأَرْبَع ضعفُ صَلَاة الصُّبْح، وَيجوز أَن يكون بدلَ الاشتمال؛ لِأَن الَّذِي صلاهَا الرجل أَربعُ رَكْعَات فِي الْمَعْنى»[٣].

٤ – يقول السيوطي: «والمختار – خلافًا للجمهور – إثبات بدلِ الكلِّ من البعض؛ لوروده في الفصيح، نحو قوله – تعالى –: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [٤]، فـ(جنات) أعربت

(١) ينظر: شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك (صـ ١٥٩). ووافقه أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري في: (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٢/ ٣٤))؛ حيث يقول: «(الصبحَ) نصب بتقدير: أتصلي الصبح حال كونه (أربعًا الصبح)، أي: أتصلي الصبح حال كونه (أربعًا)، أو رفع بتقدير: الصبح تصلي أربعًا، مبتدأ أو الجملة التالية خبره، والضمير المنصوب محذوف».

(٢) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني (٥/ ٤٩). ووافقه شمس الدين البِرْماوي في: (اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٣/ ٥١٠))؛ حيث يقول: «(الصُّبح) بالنَّصْب، أي: أتُصلِّي الصُّبح، وبالرَّفْع؛ أي: الصُّبح تُصلَّى أربعًا؟ بهمزة الإنكار التَّوبيخي، (أربعًا) بدلٌ مما قبلَه – إن نُصبَ –، أو مفعولٌ مطلقٌ – إن رُفع –، والمراد أنَّ الصُّبح بعد أن تُقام لا يصلَّى غيرُها لمن صلَّى ركعتَين قبلَها، فكأنَّه صلَّى الصُّبح أربعًا، والحِكْمة فيه أنْ يتفرَّغ للفريضة من أوَّلها، حتَّى لا تفوتَه فضيلةُ الإحرام مع الإمام».

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العينى (٥/ ١٨٣ ، ١٨٤).

(٤) سورة (مريم) الأيتان (٦٠ ، ٦١).

بدلاً من (الجنة)، وهو بدل كلٍّ من بعضٍ، وفائدته: تقرير أنها جناتٌ كثيرةٌ لا جنةٌ واحدةٌ ...» [١].

٥ – الشيخ زكريا الأنصاري [٢]؛ حيث يقول – معلقًا – على الحديث السابق: « ... وفي نسخة: (وفي شأنه كلَّه) – بواو العطف –، وهو من عطف العامِّ على الخاصِّ، ووجهُ حذف العاطف: أنه جائز عند بعضهم؛ حيث دلَّت عليه قرينة ... [٣]

– أو هو بدل كلٍّ من بعضٍ – على ما جوزه بعضُهم –، وعليه قوله:

نضَّر اللهُ أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات [٤].

– أو يقدر قبله: (يعجبُه التيمن)، فتكون الجملة بدلًا من الجملة»[٥].

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (٥/ ٢١٦)، وينظر: حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب (صـ ٢٣٢)، وحاشية يس على التصريح (٢/ ١٥٥ ، ١٥٦)، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى (٣/ ٤٨١)، وحاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٣)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٦٣٧)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (٢/ ٥١).

(٢) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، القاهري، الأزهري، الشافعي، ولد بسنيكة، ونشأ بها، ثم تحول إلى القاهرة، وتولى القضاء وتوفي بها سنة (٩٢٦ هـ)، من تصانيفه: حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح بدر الدين لالفية ابن مالك في النحو سماها الدرر السنية. (تنظر ترجمته في: الأعلام ٣/ ٤٦ ، ومعجم المؤلفين (٤/ ١٨٢).

(٣) يوجد مكان هذه النقط عبارة «أو أن (ما) بدلٌ مما قبله بدلُ اشتمال، والشرط فيه: أن يكون المبدل منه مشتملًا على الثاني أي: متقاضيًا له بوجه ما، وهنا كذلك»، والحديث لا توجد فيه لفظة (ما) أصلاً، فلعله سهو من المحقق.

(٤) سبق تخريجه صـ ١٦ .

(٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري، للشيخ زكريا الأنصاري، (١/ ٤٥٢ ، ٤٥٣).

أدلة المؤيدين لوجود بدل كلٍّ من بعضٍ وتأويل المانعين

استدل من ذهب إلى القول بوجود بدل كلٍّ من بعضٍ بما يأتي:

- **الدليل الأول:**

قوله – تعالى –: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [(١)]، فـ (جناتِ) – وهي جمع – بدل كلٍّ من (الجنة)، – وهي مفرد –.

يقول السيوطي: «وفائدته: تقرير أنها جناتٌ كثيرةٌ، لا جنةٌ واحدةٌ» [(٢)].

ويقول الشيخ يس العليمي الحمصي [(٣)]: «(قوله: وأقسام البدل أربعة)، زاد بعضهم خامسًا، وهو بدل كلٍّ من بعضٍ، قال السيوطي: وقد وجدت له شاهدًا في التنزيل، وهو قوله – تعالى –: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ ، ولا شكَّ أنه بدلُ كلٍّ من بعضٍ، وحينئذٍ فنكتته البيانية تقرير خلودهم وإقامتهم، فبكونها عدنًا، وأنها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده، أو لتقرير أنها جناتٌ كثيرةٌ لا جنةٌ واحدةٌ، كما رواه البخاري من حديث أنس قال: (أصيب حارثة يوم بدر، فقالت أمه: يا رسول الله، قد علمت

(١) سورة (مريم) الأيتان (٦٠ ، ٦١).

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (٥/ ٢١٦).

(٣) هو ياسين بن زين الدين بن أبى بكر بن عليم الحمصي، شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ وتوفى بمصر، من آثاره: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي، توفي (١٠٦١ هـ) (تنظر ترجمته في: الأعلام ٨/ ١٣٠ ، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٧٧).

منزلة حارثة مني، فإن يكن في الجنة صبرت، وإن يكن غير ذلك ما أصنع، فقال: جنةٌ واحدةٌ؟ إنها جنات كثيرة، وإنه في الفردوس الأعلى[١]» [٢].

الرد على الدليل:

١ – (أل) في (الجنةَ) للجنس، و(جناتِ عدنٍ) بدلُ كلٍّ من كلٍّ منها.

وإلى هذا ذهب: أبو البركات بن الأنباري [٣]، والخضري [٤]، وابن حمدون [٥]، والدكتور/ فاضل السامرائي [٦].

---

(١) نصُّ الحديث في صحيح البخاري (٥/ ٧٧) رقم (٣٩٨٢) – كِتَابُ المَغَازِي – بَابُ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا –: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، يَقُولُ: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلاَمٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «وَيْحَكِ، أَوَهَبِلْتِ، أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ، إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ»).

(٢) حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٥٥ ، ١٥٦)، وينظر: حاشية الشيخ نعمان الألوسي البغدادي على شرح قطر الندى (صـ ٦١٣).

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري (٢/ ١٢٨).

(٤) ينظر: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٦٣٧). والخضري هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعيّ، عالم بالعربية، مولده ووفاته في دمياط بمصر، دخل الأزهر، فمرض وصمّت أذناه، فعاد إلى بلده. واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف إشارية بالأصابع، فتعلمها منه أصحابه فكانوا يخاطبونه بها، من آثاره: حاشية على شرح ابن عقيل، وشرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة، وحاشية على شرح الملوي على السمرقندية، توفي سنة: (١٢٨٧ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ٧/ ١٠٠ ، ١٠١ ،ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٧).

(٥) ينظر: حاشيته على المكودي على شرح ألفية ابن مالك (٢/ ٥١).

(٦) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي (٣/ ٢١٢).

يقول أبو البركات بن الأنباري: «(جناتِ) منصوب على البدل من (الجنةَ)، وتقديره: يدخلون جنات عدن، وهذا بدل الشيء من الشيء وهو نفسه؛ لأن الألف واللام في (الجنة) للجنس»[١].

ويقول ابن حمدون: «والحقُّ أنه بدل كلٍّ من كلٍّ، وأن الجمع في الثاني إنما هو باعتبار الأماكن، وأن (أل) في (الجنة) للجنس فتصدق بالمتعدد»[٢].

٢ – (أل) في (الجنةَ) للجنس، و(جناتِ عدنٍ) بدل بعضٍ من كلٍّ منها.

وإلى هذا ذهب: الكرماني [٣]، وابن فلاح اليمني [٤]، والبيضاوي [٥]، وابن القواس [٦]، وعلي بن إبراهيم الحلبي [٧]،

(١) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٢٨).

(٢) حاشيته على المكودي على شرح ألفية ابن مالك (٢/ ٥١).

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني (٢/ ٧٠١ ، ٧٠٢).

(٤) ينظر: شرحه على كافية ابن الحاجب (٢/ ٩٤٨).

(٥) ينظر: تفسيره (٤/ ١٤). والبيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي الشيرازي البيضاوي، قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس – قرب شيراز)، وولي قضاء شيراز مدة، من آثاره: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وطوالع الأنوار، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، ولب اللباب في علم الإعراب، توفي سنة (٦٨٥ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٤/ ١١٠ ، ومعجم المؤلفين ٦/ ٩٧ ، ٩٨).

(٦) ينظر: شرحه على ألفية ابن معط (٢/ ٨٠٣). وابن القواس هو: عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي، الشهير بابن القوّاس، من آثاره: شرح ألفية ابن معطي، وشرح كافية ابن الحاجب، توفى سنة (٦٩٦ هـ) ، (تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٩٩، والأعلام ٤/ ١٦).

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية، لعلي بن إبراهيم الحلبي (٢/ ٢٠٤). وهو وهو علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، مؤرخ، أديب، أصله من حلب، ومولده ووفاته بمصر، من آثاره: إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، وزهر المزهر، ومطالع البدور في قواعد العربية، وغاية الإحسان في من لقيته من أبناء الزمان، توفي سنة: (١٠٤٤ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٤/ ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ومعجم المؤلفين ٧/ ٣).

والنبتيتي [١]، والشوكاني [٢].

يقول الكرماني: «(جَنَّاتِ عَدْنٍ) بدل من (الجنة)، وجاز هذا وإن لم يجز بدل الكل من البعض؛ لأن (الجنة) اسم علم، وهي مشتملة على جنات عدن وغيرها من الجنات، فهي إذاً بدل البعض من الكل»[٣].

ويقول ابن القواس: «ولا يقال في قوله – تعالى –: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [٤]: بدل الكلِّ من البعض فيها ظاهرٌ؛ لأنا نقول: (الجنةَ) جنس، و(جناتِ عدنٍ) بعضٌ منها، فهو بدل البعض من الكلِّ» [٥].

(١) ينظر: شرحه على الأزهرية (صـ ١٩٢). والنبتيتي هو: علي بن عبد القادر النبتيتي، من أهل نبتيت بشرقية مصر، من آثاره: شرح الرحبية، ومطالع السعادة الأبدية في وضع الأوفاق والخواص الحرفية والعددية، وفتح رب البرية، والقول الوافي في شرح الكافي، توفي سنة: (١٠٦٥ هـ)، (تنظر ترجمته في: (الأعلام ٤/ ٣٠١ ، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٢٦).

(٢) ينظر: فتح القدير، للشوكاني (٣/ ٤٦٧). وهو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن)، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة (١٢٢٩)، ومات حاكما بها. من آثاره: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، وإتحاف الأكابر، و الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، توفي سنة: (١٢٥٠ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٦/ ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، وهدية العارفين ٢/ ٣٦٥ : ٣٦٧).

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٧٠١ ، ٧٠٢).

(٤) سورة (مريم) الأيتان (٦٠ ، ٦١).

(٥) شرح ألفية ابن معط (٢/ ٨٠٣).

٣ – (أل) في (الجنةَ) للجنس، أو للاستغراق، و(جناتِ عدنٍ) بدل كلٍّ من كلٍّ منها.

وإلى هذا ذهب: الشيخ عباده العدوي؛ إذ يقول: «ورُدَّ بأنه يجوز أن تكون (أل) للجنس، أو للاستغراق، فهو بدل كلٍّ من كلٍّ» [١].

– أن (جناتِ عدنٍ) منصوب على المدح.

وإلى جواز هذا ذهب: البيضاوي [٢]، وأبو السعود [٣]، والشوكاني [٤].

– أن (جناتِ عدنٍ) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أعني)[٥].

(١) حاشيته على شذور الذهب (٢/ ٢٧٣). وهو محمد بن عبادة بن بري العدوي المالكي، فاضل مصري، نسبته إلى (بني عديّ)، من بلاد الصعيد، من قسم منفلوط، جاور بالأزهر (سنة ١١٦٤)، وتوفي بالقاهرة، من آثاره: حاشية على شرح الشذور، وحاشية على شرح الهدهدي، وشرح الحكم العطائية، توفي سنة (١١٩٣ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٦ / ١٨٢، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١١٨).

(٢) ينظر: تفسيره (٤/ ١٤).

(٣) ينظر: تفسيره (٥/ ٢٧٢). وهو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، أبو السعود، مفسر، شاعر، من علماء الترك المستعربين، ولد بقرب القسطنطينية، ودرس ودرس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء في بروسة، فالقسطنطينية فالروم ايلي، وأضيف إليه الإفتاء سنة (٩٥٢ هـ)، وكان حاضر الذهن سريع البديهة، من آثاره: إرشاد العقل السليم إلى مرايا الكتاب الكريم، وتحفة الطلاب، ورسالة في المسح على الخفين، وقصة هاروت وماروت، وهو مدفون في جوار مرقد أبي أيوب الأنصاري، توفي سنة (٩٨٢ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٦ /٥٩ ، وهدية العارفين ٢/ ٢٥٤).

(٤) ينظر: فتح القدير، للشوكاني (٣/ ٤٦٧).

(٥) ينظر: التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله (٦/ ٣١).

- **قلت:**

- قراءة الحسن بن حيّ، وعلي بن صالح، والأعمش - في روايةٍ - وأبي مجلز، وأبي المتوكل الناجي ﴿جَنَّةَ عدن﴾[1] - بالنصب والإفراد [2] - تؤيد مذهب الكرماني ومن وافقه.

- **الدليل الثاني:**

- قول ابنِ قَيْس الرُّقَيَّات:

رَحِم اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها ... بسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ [3]

فأبدل (طلحة) من الأعظم، و(طلحة) كلٌ، والأعظُم بعضُ (طلحة) [4].

- **الرد على الدليل:**

١ - أن الأصل (أعظمَ طلحةِ)، ثم حُذِفَ المضافُ (أعظمَ)، وأُقيم المضاف إليه (طلحةَ) مُقامه فأخذ إعرابه، وعليه فهو بدلُ كلٍّ من كلٍّ [5].

---

(١) سورة (مريم) الآية (٦١).

(٢) ينظر: زاد المسير، لابن الجوزي (٥/ ٢٤٦)، والبحر المحيط (٧/ ٢٨٧)، والدر المصون (٧/ ٦١١)، وتفسير أبي السعود (٥/ ٢٧٢)، وفتح القدير (٣/ ٤٦٧).

(٣) سبق تخريجه صـ ١٦ .

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لابن فلاح اليمني (٢/ ٩٤٨)، والدر المصون، للسمين الحلبي (١/ ٦٦)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (١/ ٥٨٩)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٦)، وحاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٢)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٩٩)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي (٤/ ٤١٨).

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لابن فلاح اليمني (٢/ ٩٤٨)، وشرح ألفية ابن معط، لابن القواس (٢/ ٨٠٣)، وشرح ألفية ابن معط، لابن النحوية (٢/ ٧٩٠)، وحاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب (١/ ٢٣٤)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (١/ ٢٨١)، والدر المصون، للسمين الحلبي (١/ ٦٦)، و(٣/ ٦٧٥)، والمنهل الصافي في شرح الوافي، للدماميني (٢/ ٦ ، ٧)، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١)، وشرح الأزهرية للنبتيتي (صـ ١٩١ ، ١٩٢).

٢ – أن الأصل (أعظمَ طلحةِ)، ثم حذف المضاف (أعظمَ)، وترك المضاف إليه على حاله (طلحةِ)، وعليه فهو بدلُ كلٍّ من كلٍّ [١].

قال ابن السيد البطليوسي [٢] – فيما نقله عنه البغدادي –: «وهذا شاذٌّ يقل في كلامهم حذف الجار مع بقاء عمله»[٣].

ويرى ابن النحوية [٤] أن الرواية بالجر [٥].

(١) ينظر: أحكام القرآن، لابن الفرس الأندلسي (٢/ ٣٧٩)، وشرح ألفية ابن معط، لابن النحوية (٢/ ٧٩٠)، وحاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب (١/ ٢٣٤)، والبحر المحيط، لأبي حيان (١/ ٣٠٧)، و(٣/ ٦٣٢)، والدر المصون، للسمين الحلبي (١/ ٦٦)، و(٣/ ٦٧٥).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد، من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس في الأندلس، وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها. من آثاره: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن قتيبة، والمسائل والأجوبة، والحلل في شرح أبيات الجمل، توفي سنة: (٥٢١ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٤/ ١٢٣ ، وهدية العارفين ١/ ٤٥٤).

(٣) خزانة الأدب، للبغدادي (٨/ ١٥).

(٤) هو محمد بن يعقوب بن إلياس، بدر الدين، عالم بالعربية، من أهل دمشق، من آثاره: شرح ألفية ابن معطي، وإسفار الصباح عن ضوء المصباح، وشرح الكافية، توفي سنة (٧١٨ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ٧/ ١٤٦ ، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧).

(٥) ينظر: حاشيته على كافية ابن الحاجب (١/ ٢٣٤). هذا، ومن حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه: قولهم: (ما كلُّ سواءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً)، قال سيبويه في الكتاب (١/ ٦٦): «و(بيضاءُ) في موضع جرٍّ، كأنك أظهرت (كلَّ)، فقلتَ: (ولا كلُّ بيضاءَ)»، وقول أبي دؤاد:[من المتقارب]: (في ديوانه صـ ١١٢):

أكل امريء تحسبين امرأً ... ونارٍ توقد بالليل نارا ؟

قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك (٣/ ٧٨): «والتقدير: (وكلَّ نارٍ)، فحذف (كلَّ)، وبقي المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكرها».

يقول ابن بري [1]: «وحكي عن الكسائي أنه خفض (طلحة) على تقدير إعادة (أعظم) لتقدم ذكره، وهذا مثل ما تأوله سيبويه في قوله:

..... **ونارٍ توقد بالليلِ نارا ؟** [2]

قال أبو علي: والذي ذهب إليه الكسائي أحسن من النصب على البدل؛ لأن (الأعظم) بدل (طلحة)، ولا يبدل الشيء من بعضه، إنما يبدل البعض من الكل، إلا أن تريد أنه صار أعظمًا لما أحدثه فيه الموت من البلى، وهو وجيه، والأول أشبه، مع أن حذف الجار وتبقية عمله قليل، غير أنه إذا دل عليه دليل حسن بعض الحسن.

والأشبه – عندي – أن تخفضه بإضافة (سجستان) إليه؛ لأنه كان أميرها، ووضع الظاهر موضع المضمر تعظيمًا له»[3].

يقول ابن عصفور: «في رواية من خفض (طلحة)، يريد: أعظم طلحة الطلحات، فحذف المضاف الذي هو (أعظم) لدلالة (أعظم) المتقدم الذكر عليه، ولم يقم المضاف إليه – وهو طلحة – مقامه، بل أبقاه على خفضه»[4].

---

(١) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، ولد ونشأ وتوفي بمصر، وولي رياسة الديوان المصري، من آثاره: شرح شواهد الإيضاح، وحواش على صحاح الجوهري، وحواش على درة الغواص للحريري، توفي سنة: (٥٨٢ هـ)، (تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٣٤ ، والأعلام ٤/ ٧٣ ، ٧٤).

(٢) البيت من بحر (المتقارب)، وهو لأبي دؤاد، في ديوانه (صـ ١١٢)، وصدره (أكل امريء تحسبين امرأً)، وله أيضًا في: شرح المفصل، لابن يعيش (٢/ ١٩٦)، وبلا نسبة في: المساعد، لابن عقيل (١/ ٥٧٠).

(٣) شرح شواهد الإيضاح للفارسي، لابن بري (صـ ٢٩٦).

(٤) ضرائر الشِّعْر، لابن عصفور (صـ ١٦٥).

يقول البغدادي: «قَالَ أَبُو حَيَّان فِي تَذكرته: حكى الْكسَائي وَالْفراء عَن الْعَرَب هَذَا الْبَيْت بخفض (طَلْحَة) على تَكْرِير الْأَعْظَم، أَي: أعظم طَلْحَة الطلحات، وَمَا اخْتلفُوا فِي جَوَاز نصب (طَلْحَة) بِالرَّدِّ على الْأَعْظَم وَالْحمل على إعرابها ... وَقَول ابْن حَيَّان: نصب (طَلْحَة) بِالرَّدِّ على الْأَعْظَم يَعْنِي الْبَدَلِيَّة»(١).

٣ – أن (طلحةَ) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) (٢).

قال ابن السيد البطليوسي – فيما نقله عنه البغدادي –: «من نصب (طلحة) فعلى إضمار أعني؛ لأنه نبه عليه بضرب من المدح لما تقدم من الترحم عليه»(٣).

٤ – أنه عبَّر بالأعظم عن (طلحة) مجازًا، من إطلاق البعض على الكل، فهو بدل كلٍّ من كلٍّ؛ إذ المراد رحم الله ذاتًا دفنوها بسجستان، ولكن عبر عنها بجزئها وهو الأعظم، والمقصود جملة الذات (٤).

قال البغدادي: «وَالصَّحِيح أَنه بدل كل من كل بِجعْل أعظم من قبيل ذكر الْبَعْض وَإِرَادَة الْكل؛ بِدَلِيل الْمَعْنى»(٥).

– أنه من بدل الغلط؛ حيث أطلق (الأعظم) وأراد جملة (طلحة)، والتنصيص لأنه دعامة البدن، وأصل بنائه، ولما فيه من الترحم، ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ

(١) خزانة الأدب (٨/ ١٤ ، ١٥). ولم يتيسر لي العثور على هذا النص في تذكرة النحاة لأبي حيان.

(٢) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لابن عَدْلان (صـ ٢٣)، ومعاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي (٣/ ٢١٢).

(٣) خزانة الأدب، للبغدادي (٨/ ١٥).

(٤) ينظر: المنهل الصافي في شرح الوافي، للدماميني (٢/ ٦ ، ٧)، وحاشية الفيشي على شرح قطر الندى (صـ ١٦٩)، وحاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٢).

(٥) خزانة الأدب، للبغدادي (٨/ ١٥).

﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[1]، وأطلقها أولاً ثم قيدها قصدًا للمبالغة في الدعاء بالتكرير، وتحصيلاً لفائدة الإجمال ثم التفصيل [2].

– يجوز أن يكون أراد بـ(الأعظم) جملة (طلحة)، وإنما خصَّ الأعظم بالذكر؛ لأنها دعامة البدن، وأصل بنائه، وحينئذٍ يكون بدل كلٍّ من كلٍّ [3].

– أنه منصوب على نزع الخافض.

قال ابن السيد البطليوسي – فيما نقله عنه البغدادي –: «وذهب آخرون في نصبه إلى حذف حرف الجر، كأنه أراد (رحم الله أعظما دفنوها لطلحة)، فلما حذف الجار نصب»[4].

– **الدليل الثالث:**

قول امريء القيس:

كأني غداةَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلوا ... لدى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ [5]

فـ(غداةَ) بعضُ اليوم، وقَد أبدل (اليومَ) منها [6].

---

(١) سورة (يس) الآية (٧٨).

(٢) ينظر: شرح الأزهرية، للنبتيتي (صـ ١٩١).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية، لعلي بن إبراهيم الحلبي، (٢/ ٢٠٤).

(٤) خزانة الأدب، للبغدادي (٨/ ١٥).

(٥) البيت من بحر (الطويل) له في: ديوانه (صـ ٩)، ومجمع الأمثال، للميداني (٢/ ٤٢١)، ٤٢١)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٢/ ٢٢٠) (٣/ ١٥٥) (٤/ ٣٥٩)، وبلا نسبة في: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (٣/ ٢٥٤)، برواية (ترحلوا) مكان (تحملوا)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧/ ٣٤٠٨)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٣٧).

(٦) ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع (١/ ٣٩٣)، والدر المصون، للسمين الحلبي (١/ ٦٦)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٤/ ٣٥٩)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (صـ ١٦٨٣)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٦).

يقول السمين الحلبي: «وزعمُ بعضِهم أن (اليوم) في البيت على حقيقته، وأنه بدلٌ من (غداة)، وجعلُه دليلاً على إبدال الكلِّ من البعضِ، هو مذهبٌ مرجوحٌ»(١).

يقول محمد علي طه الدرة: «و(غداة) مضاف، و(البين) مضاف إليه، (يوم) ظرف زمان، بدل من (غداة) بدل كلٍّ من بعضٍ»(٢).

– **الرد على الدليل:**

١ – أن (يوم تحملوا) يتعلق بـ(البين)؛ لأن (البين) الفراق، و(غداة) متعلقةٌ بما في (كأنَّ) من التشبيه، وكذلك (لدى سمرات الحَيِّ) متعلقٌ بما في (كأن) من التشبيه أيضًا (٣).

٢ – أن (يومًا) هنا ليس اسمًا للوقت الممتد من الفجر إلى الغروب، ولكنه اسم للوقت مطلقًا، طال أو قصر، وعلى هذا يكون بدل كلٍّ من كلٍّ (٤).

يقول السمين الحلبي: «وفي العرف أن الغداة لأول النهار إلى ارتفاع الضحى، وقد يطلق على مجرد الوقت، قال امرؤ القيس:

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظلِ

(١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٤/ ٣٥٩).

(٢) فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، لمحمد علي طه الدرة (١/ ٣٤).

(٣) ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع (١/ ٣٩٣)، وشرح شذور الذهب، للجوجري، (٢/ ٧٩٢) حاشية رقم(٢).

(٤) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (١/ ٦٦)، وشرح شذور الذهب، للجوجري(٢/ ٧٩٢) حاشية رقم (٢)، وحاشية يس على ألفية ابن مالك (٢/ ٨٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٨٨)، وحاشية الآلوسي على شرح قطر الندى (صـ ٦١٣)، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي (٣/ ٢١٢).

لا يريد بذلك خصوصية زمان الغداة؛ لأنهم قد يتحملون في غير الغداة، وقد يقال: إن هذه واقعةٌ خاصةٌ وقعت في الغداة المعهودة، وهذا هو الظاهر» [(١)].

٣ – أن يكون على حذف مضاف، والتقدير: (كأني غداة البين غداة يوم تحملوا)، فهو بدل كلٍّ من كلٍّ أيضًا [(٢)].

٤ – أن ظرفي الزمان إذا كان أحدُهما أعمَّ من الآخر جاز للعامل الواحد أن يكون عاملاً فيهما [(٣)].

٥ – أن (اليوم) بمعنى (الوقت) فهو من بدل الكل [(٤)].

- **الدليل الرابع:**

٤ – قول الشاعر:

ما أنْسَ لا أنساهُ آخرَ مُدَّتي ما لاَحَ بالمَعزاءِ لَمْعُ سَحَابِ [(٥)]

(١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٣/ ١٥٥)، وينظر: صـ (٤/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٤)، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١)، وشرح شذور الذهب، للجوجري (٢/ ٧٩١) حاشية رقم (٢).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧/ ٣٤٠٨).

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك (٣/ ١٨٨).

(٥) البيت من بحر (الكامل)، نسبه البغدادي للحصين بن قعقاع – نقلاً عن ابن الأعرابي – في: شرح شواهد الشافية (٤/ ٤١٣)، برواية (عيشتي) مكان (مدتي)، و(ريع سراب) مكان (لُمعَ سَحَاب)، ونسب أبو حيان في (التذييل: ١٣/ ١٨) إنشاده لابن الأعرابي، برواية (لمع) مكان (ريع)، ولم أجده في نوادر ابن الأعرابي، وبلا نسبة في: المفصل (صـ ٤١١)، وإيضاح الشعر، للفارسي (صـ ٢٣٣)، والكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء (٢/ ٢٩٢)، برواية (عيشتي) مكان (مدتي)، و(ريع سراب) مكان (لُمعَ سَحَاب) فيهم، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١).

فأبدل (ما لاح) من (آخر مدتي) (١).

– **الرد على الدليل:**

– قال الصنعاني: «وإما على طريق التجوز، ووضع العام موضع الخاص، فيريد بـ (ما لاح): آخر عيشته، وبـ (يد الدهر): مدة حياته»(٢).

-الدليل الخامس:

– قول الشاعر:

فلستُ – على ما كان منِّى – براكبٍ ... حرامًا سواها ما حييتُ يدَ الدهرِ (٣)

فأبدل (يد الدهر)، أي: (مدته)، من (ما حييت) (٤).

– **الرد على الدليل:**

. أنه من وضع العام موضع الخاص (٥).

. الدليل السادس:

– قولهم: (لقيتُه غدوةً يومَ الجمعةِ).

---

(١) ينظر: البرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١).

(٢) البرود الضافية، (صـ ٩٥١).

(٣) البيت من بحر (البسيط)، بلا نسبة في: شرح الجمل، لابن عصفور (٢/ ٣٩٨)، وشرح الجزولية، للأبذي، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، (٢/ ٤٧)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٣٩) (١٣/ ١٨)، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١).

(٤) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور (٢/ ٣٩٦ ، ٣٩٨)، وشرح الجزولية، للأبذي، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، (٢/ ٤٧)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٣٩) (١٣/ ١٨)، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١).

(٥) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور (٢/ ٣٩٨)، وشرح الجزولية، للأبذي، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، (٢/ ٤٧)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (٨/ ٢٣٩) (١٣/ ١٨)، والبرود الضافية، للصنعاني (صـ ٩٥١).

فـ(يومَ الجمعة) كلٌّ، و(غدوةً) بعض [١].

– قولهم (جئتك غداة يوم الجمعة).

فـ (يوم الجمعة) بدل من (غداة) بدل كلٍّ من بعضٍ [٢].

قال أبو حيان: «وذكر بعضهم بدل كل من بعض، وقد يحتجُّ المجوِّزُ بقولك: (لقيتُه غدوةً يومَ الجمعةِ)، لا يكون ظرفًا ثانيًا؛ لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحدٍ منه إلا على طريق الإتباع؛ فهو بدلٌ من (غدوةً) بدلُ كلٍّ من بعضٍ، ولا يكون غلطًا؛ لأن اللقاء لا يكون في كلِّ اليوم بل في بعضه» [٣].

(١) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٦٩)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧/ ٣٤٠٨)، وحاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب (صـ ٢٣١)، وفرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية، لعلي بن إبراهيم الحلبي (٢/ ٢٠٤)، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى (٣/ ٤٨١)، ومعاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي (٣/ ٢١٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٦٩)، وحاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٢).

(٣) التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٣)، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧/ ٣٤٠٨)، وحاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب (صـ ٢٣١)، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى (٣/ ٤٨١).

قال الخضري: «لا يصح جعله ظرفًا ثانيًا؛ لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف[١]» [٢].

. الرد على الدليل:

يردُّ ذلك قولُ ابن هشام: «عمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمَّ من الآخر، نحو: (آتيك يومَ الجمعةِ سحرَ)، وليس بدلاً؛ لجواز

(١) يقول الأستاذ/ عباس حسن في (النحو الوافي ٢/ ٢٥٥): «يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعاملٍ واحدٍ بغير اتباعٍ، بشرط اختلافها في جنسها: أي: اختلافها زمانًا ومكانًا، مثل: (استرح هنا ساعةً، أقم عندنا يومًا)، أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين:

. إحداهما: الاتباع، يجعل الظرف الثاني بدلاً من الأول، نحو: (أقابلك يوم الجمعة ظهرًا)، فكلمة (ظهرا) بدل بعض من كلمة: (يوم).

. والأخرى: أن يكون العامل اسم تفضيل؛ نحو: (المريض اليوم أحسن منه أمس)، فـ(اليوم، وأمس)؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل – وهو أحسن –، وقد تقدم عليه واحد، وتأخر واحد».

. ويقول في (٢/ ٢٥٥) حاشية رقم (٤): «ولا يبدل الأكثر من الأقل – على الصحيح –، ففي نحو: (كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا) يعرب الظرف الثاني (سنة) حالاً من الأول، وليس بدلاً، راجع أول الباب السادس من المغني».

. ويقول – أيضًا – في (٢/ ٢٥٦) حاشية رقم (١): «ملاحظة: في ضوء ما سبق نفهم ما جاء في حاشية الخضري، جـ٢، أول باب: (البدل) ونصه: «.... بدل كل من بعض، كـ(لقيته غدوة يوم الجمعة)، بنصب (يوم)؛ إذ لا يصح جعله ظرفًا ثانيًا؛ لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف». ا. هـ، هذا، وإن تعدد بعطف فإن ما بعد العاطف لا يسمى ظرفًا، وإنما يسمى: معطوفًا».

(٢) حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٦٣٧).

(سير عليه يومُ الجمعةِ سحرَ) – برفع الأول ونصب الثاني – نصَّ عليه سيبويه [١]، وأنشد للفرزدق:

مَتى تردنْ يَوْمًا سفارِ تَجِد بهَا ... أديهم يَرْمِي المستجيزَ المعوَّرا [٢]

فـ(يومًا) يمتنع أن يكون بدلاً من (متى)؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط؛ ولهذا يمتنع في (اليوم) في المثال [٣] أن يكون بدلاً من (إذا)، ويمتنع أن يكون ظرفًا لـ(تجد)؛ لئلا ينفصل (ترد) من معموله – وهو سفار – بالأجنبي، فتعين أنه ظرف ثان لـ(ترد)» [٤].

فابن هشام يرى تعلق (يوم الجمعة)، و(سحر) بالفعل (آتي) وليس الثاني بدلاً من الأول.

ويقول في موضع آخر: «... فإن الزمان قد يجعل ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: (كتبته في يوم الخميس في عام كذا)، فإن الثاني حال من الأول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلاً منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل – على الأصح –»[٥].

---

(١) لم أعثر عليه في كتاب سيبويه.

(٢) البيت من بحر (الطويل)، في ديوان الفرزدق صـ(١/ ٤٧٣)، برواية (متى ما ترد يومًا سفارِ تجد بها)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (١/ ٤٨)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٤/ ١٩٥٢)، (٧/ ٣٤١٧)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٤/ ٢٦٤).

(٣) يقصد (إذا جئتني الْيَوْم أكرمتك غَدا).

(٤) مغني اللبيب، لابن هشام (٢/ ٩١ ، ٩٢)، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٤/ ١٩٥٢)، وشرح الدماميني على المغني (١/ ٣٦٢ ، ٣٦٣)، وحاشية الشمني على مغني اللبيب (١/ ٢٠٥)، وشرح الأزهرية، للنبتيتي (صـ ١٩٢).

(٥) مغني اللبيب، لابن هشام (٦/ ٥٤٢ ، ٥٤٣).

قال ناظر الجيش: «ولا معوَّل على هذا القول؛ لأن ظرفي الزمان إذا كان أحدهما أعمَّ من الآخر جاز للعامل الواحد أن يكون عاملاً فيهما» (١).

وقد اعترض النبتيتي على قول أبي حيان السابق: «ولا يكون غلطًا؛ لأن اللقاء لا يكون في كلِّ اليوم بل في بعضه».

فقال: «ثم قوله أيضًا: (ولا يكون غلطًا) إلخ يردُّ بفرض تسليم ذلك بأن البدلية لا تقتضي اللقى في جميع اليوم – كما هو ظاهرٌ –؛ لأنها على نية تكرير العامل، فيكون التقدير: (لقيتُه يومَ الجمعةِ)، ولا يشك أحدٌ (٢) أن هذه العبارة لا تقتضي الاستيعاب، فليتأمل» (٣).

الدليل السابع:

– نحو (رأيتُ القمرَ فلكَه)، فـ (فلك القمر) كلٌّ، و(القمر) بعضُه (٤).

– **الرد على الدليل:**

– ليس (الفلك) كلاًّ لـ(القمر)؛ إذ ليس جزءًا منه، بل هو مركوزٌ فيه، كالفصِّ في الخاتم، فـ(الفلك) ظرف له وهو مظروف، والمظروف ليس جزء الظرف، فيكون بدل اشتمال؛ لما بينهما من الملابسة بغير البعضية والكلية (٥).

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧/ ٣٤٠٨).

(٢) في الكتاب (أحدًا)، والصواب ما أثبته.

(٣) شرح الأزهرية، للنبتيتي (صـ ١٩٢).

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (صـ ٨٤)، وشرح ألفية ابن معط، لابن القواس (٢/ ٨٠٣)، وشرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض (صـ ٧٥٨)، والفوائد الضيائية، للجامي (٢/ ١٠ ، ١١)، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٦/ ١٩٩).

(٥) ينظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معط (٢/ ٨٠٣)، وحاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب (١/ ٢٣٣)، والفوائد الضيائية، للجامي (٢/ ١٠ ، ١١)، والدرر السنية، لزكريا الأنصاري (٢/ ٧٨٧)، وحاشية الفيشي على شرح قطر الندى (صـ ١٦٩)، وشرح الأزهرية، للنبتيتي (صـ ١٩١)، والكليات، لأبي البقاء الكفوي (صـ ٢٣٢ ، ١٠٦٢).

قال ابن النحوية: «وهو الظاهر فيه» [١].

– أنه من بدل الغلط [٢].

- **الدليل الثامن:**

قول الشاعر:

لَمْيَاءُ في شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وفي اللِّثَاتِ وفي أنيابهَا شَنَبُ [٣].

ذكر الاستدلال به على أنه بدلُ كلٍّ من بعضٍ الشيخ عباده العدوي عن بعضهم، ولم يبين وجهه [٤].

- **الرد على الدليل:**

١ – أن البيت مصنوعٌ، ولا يعرف قائله [٥].

قلت: البيت لذي الرمة.

(١) حاشيته على كافية ابن الحاجب (١/ ٢٣٣).

(٢) ينظر: الدرر السنية، لزكريا الأنصاري (٢/ ٧٨٧)، وشرح الأزهرية، للنبتيتي (صـ ١٩١).

(٣) البيت من بحر (البسيط)، لذي الرمة، في ديوانه (صـ ١٢)، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (٢/ ٤٣٤)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٥/ ٤٨)(٥/ ٢٠٦)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (٢/ ٤٢٤).

(٤) ينظر: حاشيته على شذور الذهب (٢/ ٢٧٣)، ولعله يرى أن الحُوَّةٌ أخص من اللَعَسّ؛ ولذا حكم بأن الثاني بدل من الأول بدل كل من بعض.

(٥) ينظر: حاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٣).

٢ – أنه من بدل الغلط [١]؛ لأن (الحوة) السواد بعينه، و(اللعس) سواد مشرب بحمرة [٢].

وتأوله المانعون بأن (لعسٌ) مصدر وصفت به (الحوة)، تقديره: (حوة لعساء)، كما تقول: (له حكمٌ عدلٌ، وقولٌ فصلٌ)، أي: عادلٌ وفاصل [٣].

---

(١) أنكر المبرد وقوع بدل الغلط في قرآن، أو شعر، أو كلام مستقيم. (ينظر: المقتضب، للمبرد (١/ ١٦٦ ، ٤/ ٢٩٧ ، ٢٩٨)، والكامل، للمبرد (٢/ ٩٠٦ ، ٩٠٧)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣ / ٣١)، والمساعد، لابن عقيل (٢/ ٤٣٥)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن القاسم الحسيني (١/ ٥٨٩)، وذكر خطاب الماردي أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها. (ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣ / ٣١)، ارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٧٠)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٥)، وخالف ابن السيد البطليوسي في (إصلاح الخلل الواقع في الجمل (صـ ١٢٩ : ١٣١)، وادعى وجوده في قول ذي الرمة: (لَمْيَاءُ في شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ)، فـ(لعس) بدل غلط؛ لأن (الحوة) السواد بعينه، و(اللعس) سواد مشرب بحمرة، وما ذكره تأوله منكرو ذلك، (ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣١ ، ٣٢)، وارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/ ١٩٧٠)، والمساعد، لابن عقيل (٢/ ٤٣٥)، والمقاصد النحوية، للعيني (٤/ ١٦٨٥)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن القاسم الحسيني (١/ ٥٨٩)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٥ ، ٢١٦).

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (١/ ٢٥٤)، والمقرب، لابن عصفور (١/ ٢٤٤)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٢)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٦)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٣٣)، وحاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٣).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٢)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن القاسم الحسيني (١/ ٥٨٩)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (٤/ ١٦٨٥).

قال أبو حيان: «وقد رُدَّ هذا التخريج في البيت بأن النعت لم يستقر له فيه أن يخرج المنعوت عن معناه، إنما يقرُّ منعوته عن دلالته، ويزيده بيانًا»[١].

٣ – أنه من باب التقديم والتأخير، والتقدير: في شفتيها حوّةٌ، وفي اللّثات لعسٌ، وفي أنيابها شنبٌ، فقدم لعسًا على (وفي اللثات) [٢].

قال أبو حيان: «وهذا الذي تأوله حسنٌ ويقتضيه حسن التقسيم، وذو الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير»[٣].

قال ابن عقيل: «وأُيِّد بأن ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيرًا»[٤].

٤ – كل من (الحوة)، و(اللعس) حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فـ(لعس) بدل كلٍّ من كلٍّ، فلا شاهد فيه [٥].

- **الدليل التاسع:**

يقول د. فاضل صالح السامرائي: «والقولُ بهذا البدل [٦] لابدَّ منه في نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ القومُ)؛ إذ لا يكون إلا بدل كلٍّ من بعضٍ، جاء في (شرح ابن عقيل): «وقد رُوِيَ رفعه، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ القومُ)، قال سيبويه [٧]:

---

(١) التذييل والتكميل (١٣/ ٣٢).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٢)، والمساعد، لابن عقيل (٢/ ٤٣٥)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٦٨٥)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن القاسم الحسيني (١/ ٥٨٩)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥/ ٢١٥ ، ٢١٦)، وحاشية عبادة العدوي على شذور الذهب (٢/ ٢٧٣).

(٣) التذييل والتكميل، لأبي حيان (١٣/ ٣٢).

(٤) المساعد، لابن عقيل (٢/ ٤٣٥).

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/ ١٨٩).

(٦) يعني: بدل كلٍّ من بعضٍ.

(٧) قال سيبويه (الكتاب ٢/ ٣٣٧): «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحدٌ)، فيجعلون أحدًا بدلاً كما قالوا: (ما مررتُ بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلاً»

حدثني يونسُ أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: (مالي إلا أخوك ناصر)، وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب» (١).

ويقصدون بالقلب أن أصل الكلام (مالي ناصرٌ إلا أخوك)، فـ(أخوك) بدل بعضٍ من كلٍّ، ثم قدم البدل على المبدل منه، فصار بدل كلٍّ من كلٍّ؛ لأن المقصود بالناصر أخوك، غير أن هذا لا ينطبق على مثال ابن عقيل (ما قام إلا زيدٌ القومُ)؛ إذ لا يمكن عدُّ (زيدٍ) عامًا، و(القومِ) خاصًا، فعلى مذهب من يجيز هذا التعبير يجب قبول هذا النوع من البدل» (٢).

ونظيره في أن المتبوع أخر وصار تابعًا (ما مررتُ بمثلِك أحدٍ).

يقول سيبويه: «فمن ثَمَّ تقول: (ما في الناس مثلُه أحدٌ)، حملتَ (أحدًا) على (مثل) ما حملت عليه (مثلاً)، وكذلك (ما مررت بمثلِك أحدٍ)، وقد فسرنا لمَ ذلك ؟ فهذه حالُها كما كانت تلك حال أيّما» (٣).

قال ابن مالك: «ثم قلت: (وقد يجعل المستثنى متبوعًا، والمستثنى منه تابعًا)، فنبّهت بذلك على قول سيبويه: حدّثني يونسُ أنّ قومًا يوثَق بعربيّتهم يقولون: (مالي إلا أبوكَ ناصرٌ)، فيجعلون ناصرًا بدلاً، قال سيبويه: وهذا مثل قولك: (ما مررت بمثلك أحدٍ) (٤).

قلت: ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت – رضي الله عنه –:

لأنّهمُ يرجونَ منه شفاعةً ... إذا لم يكنْ إلَّا النبيونَ شافِعُ (٥)

---

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ٢١٦ ، ٢١٧).

(٢) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي (٣/ ٢١٢).

(٣) الكتاب، لسيبويه (٢/ ١٨١).

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٢/ ١٨١).

(٥) البيت من بحر (الطويل) في ديوانه (صـ ١٥٥)، برواية (النَّبِيِّين)، وعليها فلا شاهد لهم فيه، وشرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٩٠)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (صـ ٢١٨)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان (٨/ ٢٣٧)، والتصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري (٢/ ٥٦٤).

وأنشد الفراء:

مقَزَّعٌ أطلسُ الأطْمار ليس له ... إلا الضّراءُ وإلّا صيدُها نَشَبُ [1]»[2].

قال الشيخ خالد الأزهري: «ونظيره في أن المتبوع أخر من تقديم، وصار تابعًا بعدما كان متبوعًا: (ما مررت بمثلِك أحدٍ) – بالجر –، والأصل: (ما مررت بأحدٍ مثلِك)، فـ(مثلِك)، تابع لـ(أحدٍ) على أنه نعت له، فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلًا من النعت، كقوله – تعالى –: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [3] – في قراءة الجر [4] –، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عامٌّ أريد به خاصٌّ، ولم يبقوه على عمومه؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص.

قال ابن الضائع [5]: الوجه أن يقال: هو بدل من الاسم مع (إلا) مجموعين، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة [6]»[7].

---

(١) البيت من بحر (البسيط)، لذي الرمة في ديوانه (صـ ١٨)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٣/ ٣٧٠)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٢/ ٧٠٥).

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٩٠).

(٣) سورة (إبراهيم) الأيتان (١ ، ٢).

(٤) قرأ نافع – في أحد وجهيه –، وابن عامر (الله) – بالرفع –، وقرأ الباقون – بالجر –. (ينظر: السبعة صـ ٣٦٢).

(٥) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، عاش نحو سبعين سنة. من آثاره: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، والرد على ابن عصفور، توفي سنة: (٦٨٠ هـ). (تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤ ، والأعلام ٤/ ٣٣٣ ، ٣٣٤).

(٦) قال أبو حيان في (ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٧): «وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: الوجه أن يقال: هو بدل من الاسم مع (إلا) مجموعين، فيقدر العامل نحو: (لم يبق إلا شغزٌ)، وهو من بدل الشيء من الشيء لعين واحدة، ومن مسائل هذا: (ما أتاني إلا عمرًا إلا بشرًا أحد، وما أتاني إلا بشر إلا عمرًا أحد)».

(٧) التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٢/ ٥٦٥).

قال ابن عقيل: «ولا يمكن جَعْل (أحد) بدلاً من (الأب) وحده؛ إذ يلزم منه استعمال (أحد) في الإيجاب، وإنما هو بدل من الاسم مع (إلا) مجموعين، وهو بدل شيء من شيء، فقولك: (ما قام إلا زيدٌ أحدٌ)، في قوة: (ما قام غيرُ زيدٍ أحدٌ)»[(١)].

يقول الشيخ مصطفى الغلاييني: «علمتَ أنهُ إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه – في الكلام التامّ المنفيّ – فليس فيه إلا النصبُ على الاستثناء، نحو: (ما جاءَ إلا خالدًا أحدٌ)، غير أنَّ الكوفيينَ والبّغداديين يجيزونَ جَعلَهُ معمولاً للعامل السابق، وجعلَ المستثنى منه المتأخر تابعًا له في إعرابه، على أنهُ بدلٌ منه، فيجوّزون أن يقال: (ما جاءَ إلا خالدٌ أحدٌ)، فـ(خالدٌ) فاعلٌ لـ(جاءَ)، و(أحدٌ) بدلٌ من (خالدٌ).

ومن ذلك ما حكاهُ سيبويهِ عن يُونسَ أنه سمع قومًا يُوثَقُ بِعربيَّتهم، يقولون: (ما لي إلا أبوك ناصرٌ)، وعليه قولُ الشاعر:

لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً ... إذا لم يَكنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شافعُ [(٢)]

وهذا من البدل المقلوب؛ لأنك ترى أن التابع هنا – وهو البدل ناصر وشافع – قد كان متبوعًا – أي مبدَلاً منه –، وأنّ المتبوع – وهو المبدل منه أبوك والنبيون – قد كان تابعاً – أي بدلاً – لأنّ الأصل (مالي ناصر إلا أبوك)، و(إذا لم يكن شافع إلا النبيون).

ونظيره في القلب – أي: جعلِ التابع متبوعًا والمتبوع تابعًا – قولك: (ما مررت بمثلك أحدٍ)، فـ(أحدٍ) بدل من (مثلِك) مجرور مثله، وقد كان (مثلك) صفة له مؤخرة عنه؛ لأن الأصل (ما مررت بأحدٍ مثلِك)» [(٣)].

---

(١) المساعد، لابن عقيل (١/ ٥٦٧).

(٢) سبق تخريجه في صـ ٣٧ .

(٣) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (٣/ ١٣٣ ، ١٣٤).

- **الرد على الدليل:**

قال ابن عصفور: «الاستثناء المقدم لا يخلو أن يتقدم على المستثنى منه أو على صفته، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاَّ النصب.

وزعم بعض النحويين أَنَّه يجوز فيه النصب على الاستثناء، وأن لا يكون ما بعده إلاَّ مبنياً على ما قبله ويكون المستثني منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أَو على البدل.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنَّه إذا قال: (ما قام إلاَّ زيداً أَحدٌ)، فلا يخلو أن يجعل (أحد) فاعل (قام)، و(إلاَّ زيداً) بدلاً منه، أو يجعل (إلاَّ زيداً) فاعلاً، و(أحد) بدلاً منه.

فإن جعل (أحد) فاعلاً بقام و(إلا زيداً) بدلاً منه، فباطل؛ لأنَّ البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع.

فإن جعلته فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل، لأنَّ (أحد) أعم من (زيد)، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل؛ لأنَّه ليس من أَقسام البدل بدل كلّ من بعض.

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء إلاَّ أَنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ ضرورة» [1].

قلت: قوله: «فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل؛ لأنَّه ليس من أَقسام البدل بدل كلّ من بعض»، هذا على رأي ابن عصفور، وذهب غيره إلى وجود هذا النوع من البدل.

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (٢/ ٣٦٩).

كما أن قوله: «إلاَّ أَنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ ضرورة»، يشير إلى أنه لا يقاس عليه، في حين أن الكوفيين والبغداديين وابن مالك يرون القياس عليه [١].

يقول الأشموني: «تنبيه: المستثنى منه حينئذٍ بدل كل من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه، ونظيره في أن المتبوع أخر فصار تابعًا (ما مررت بمثلك أحد)» [٢].

وعلق الصبان بقوله: «قوله: (بدل كل)، أي: من كل؛ لأن العامل فرغ لما بعد إلا، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى»[٣].

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٢/ ٢٩٠ ، ٢٩١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٢١٩)، واختلاف اللهجات العربية على المستويين النحوى والصرفى بين ابن عقيل والسلسيلى، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات، إعداد: د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن السيد، (صـ ٢٦٧).

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٢١٩).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٢١٩). وهو محمد بن علي الصبان، أبو العرفان، عالم بالعربية والأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، من آثاره: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية، وإتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام، وإسعاف الراغبين، توفي سنة: (١٢٠٦ هـ)، (تنظر ترجمته في: الأعلام ٦/ ٢٩٧ ، ومعجم المؤلفين ١١/ ١٧).

المبحث الثالث

طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة التي حكم الشراح على احتمال وجود بدل كل من بعض فيها

طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة التي حكم الشراح على احتمال وجود بدل كل من بعض فيها

- **الحديث الأول:**

- حديث (... فَيَقُولُونَ: أَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا بِذَلِكَ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ بَلَّغُوا فَصَدَّقْنَاهُ ...)[١].

يقول محمد الأمين الأُرمي العَلوي الأثيوبي الهَرَري الكري البُوَيطي – معلقًا –: «وقوله: (أن الرسل ...) إلى آخره، بدل من اسم الإشارة، بدل كلٍّ من بعضٍ، وقد جوَّزه بعض النحاة، أي: أخبرنا نبينا بأن الرسل (قد بلغوا) إلى أممهم ما أمروا بتبليغهم (فصدقناه)، أي: فصدقنا نبينا – ﷺ –»[٢].

- **الحديث الثاني:**

- حديث (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) [٣].

يقول الكوراني: «(تسعة وتسعون اسمًا، مئة إلّا واحدا) بدل أو بيان، ومع كونه موضحًا للأول فيه، وقع تصحيف تسعون بسبعون»[٤].

---

(١) الحديث عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، في سنن ابن ماجه، رقم (٤٢٨٤)، بَابُ صِفَةِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، (٢/ ١٤٣٢).

(٢) شرح سنن ابن ماجة، لمحمد الأمين الأثيوبي الهَرَري (٢٦/ ٢٢٦). وهو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن، الأُرمي، العلوي، الإثيوبي، الهرري، الكرِّي، البُوَيْطِي، ولد في سنة (١٣٤٨ هـ)، من آثاره: حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن، والباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية، ورفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدارت ملحة الإعراب، ولبُّ اللباب في حل معاني ملحة الإعراب، (تنظر ترجمته في: مقدمة كتابه شرح سنن ابن ماجة المسمى ١/ ١٩ : ٣٠).

(٣) الحديث عن أبي هريرة، في مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، رقم (٧٦٢٣)، (١٣/ ٦١).

(٤) ينظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، للكوراني (١٠/ ١٢٠).

يقول الإمام البغوي: «وإنما أكَّد بذلك؛ لئلا يلتبسَ في الخط بتسعة وسبعين، أو سبعة وتسعين، أو لاحتمال أن تكون (الواو) بمعنى (أو)، نظيره قوله – تعالى –: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ [1]»[2].

يقول محمد الأمين الأُرمي العَلوي الأثيوبي الهَرَري الكري البُوَيطي – معلقًا –: «وقوله: (مئةً) – بالنصب – بدل من العدد المذكور قبله، بدل كلٍّ من بعضٍ على القول به عندهم؛ والمعنى: إن لله مئةَ اسم (إلا واحدًا) يُسْتَثْنَى منها»[3].

في إعراب (مائةً) – على رواية النصب – الأوجه الآتية:

١– بدل من (تسعة وتسعون) بدل كلٍّ من كلٍّ [4].

٢– عطف بيان لـ(تسعة وتسعون).

---

(١) سورة (البقرة) آية (١٩٦).

(٢) ينظر: شرح مصابيح السنة، للإمام البغوي (٣/ ٩٧). وهو الحسين بن مسعود بن محمد، الفرّاء، أو ابن الفَرَّاء، ويلقب بمحيي السنّة، البغوي، فقيه، محدث، مفسر، من آثاره: التهذيب، وشرح السنة، ولباب التأويل في معالم التنزيل، ومصابيح السنة، توفي سنة: (٥١٠ هـ). (تنظر ترجمته في: الأعلام ٢/ ٢٥٩ ، ومعجم المؤلفين ٤/ ٦١).

(٣) شرح سنن ابن ماجة، لمحمد الأمين الأُرمي العَلَوي الأثيوبي الهَرَري، (٢٣/ ٥٨).

(٤) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي (٧/ ١٦)، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي البيضاوي (٢/ ٢٠)، والكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، للكوراني (١٠/ ١٢٠) (١١/ ٢٠٩)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (٤/ ١٥٦١)، والتيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين الحدادي (١/ ٣٢٩)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق البخاري الدِّهلوي (٥/ ٥٦).

٣- تأكيد [١].

٤- نصب بتقدير: أعني [٢].

٥- بدل كلٍّ من بعضٍ.

- **الحديث الثالث:**

- حديث (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ: مَتَى هَاجَرْتَ؟ قَالَ: خَرَجْنَا مِنَ اليَمَنِ مُهَاجِرِينَ، فَقَدِمْنَا الجُحْفَةَ، فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ، فَقُلْتُ لَهُ: الخَبَرَ؟ فَقَالَ: «دَفَنَّا النَّبِيَّ - ﷺ - مُنْذُ خَمْسٍ»، قُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، أَخْبَرَنِي بِلاَلٌ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ - ﷺ -: أَنَّهُ فِي السَّبْعِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ) [٣].

يقول شمس الدين البِرْماوي: «(هل سمعت) هو أبو الخير، (العشر الأواخر)؛ أي: من رمضان، وهو ليس بدَلًا من (السبْع)، بل التقدير: السبْع الكائن في العشر، أو (في) معنى: (مِن)، وجمع الأَواخر باعتبار أيام العشر، أو جنْس العشر كالدِّرهم البِيْض»[٤].

يقول الكوراني: « ... (ليلة القدر في السبع، في العشر الأواخر)، يجوز أن يكون بدل الكل من البعض – كما في حديث عائشة (كان يحب التيامن في طهوره، وتنعله، في شأنه كله) –.

---

(١) ينظر: شرح مصابيح السنة، للإمام البغوي (٣/ ٩٧)، والتيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين الحدادي (١/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: شرح مصابيح السنة، للإمام البغوي (٣/ ٩٧)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن الهروي القاري (٤/ ١٥٦١)، والتيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين الحدادي (١/ ٣٢٩).

(٣) الحديث في صحيح البخاري، (٦/ ١٦)، رقم (٤٤٧٠)، كتاب المغازي، بَابُ هذا (باب) – بالتنوين – بغير ترجمة.

(٤) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي، (١١/ ٨٣).

– ويجوز أن يكون صفة بتقدير الجار، أي: الكائن في العشر الأواخر.
– أو يكون حالًا إن قدر منكرًا»[(١)].

يقول أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري: «... قال أبو الخير: (قلت): للصنابحي (هل سمعت في) تعيين (ليلة القدر شيئًا؟ قال: نعم أخبرني)، بالإفراد (بلالٌ مؤذن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أنه) أي: تعيينها (في السبع) الكائن (في العشر الأواخر)، أي: من رمضان ...»[(٢)].

ويتضح مما سبق أن في قوله: (أَنَّهُ فِي السَّبْعِ، فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ) أقوالاً:

١ – أن يكون صفة بتقدير الجار، أي: الكائن في العشر الأواخر.
٢ – أن تكون (في) بمعنى (من).
٣ – أن يكون بدل كل من البعض.
٤ – أن يكون حالًا – إن قدر منكرًا –.

– الحديث الرابع:

– حديث (... ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ –: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [(٣)]، فَيَقُولُ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ –: (اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى، فَتُطْرَحُ رُوحُهُ طَرْحًا) [(٤)].

يقول أبو الحسن علي بن سلطان محمد الهروي القاري: «(فَيَقُولُ اللَّهُ – عَزَّ وَجَلَّ –: (اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ)، قِيلَ: هُوَ مَوْضِعٌ فِيهِ كِتَابُ الْفُجَّارِ مِنْ

(١) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، للكوراني (٧/ ٣٩٧).
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني (٦/ ٧٥).
(٣) سورة (الأعراف) الآية (٤٠).
(٤) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، حديث رقم (١٨٥٣٤)، (٣٠/ ٥٠٢).

قَعْرِ النَّارِ، (فِي الْأَرْضِ) حَالٌ لَازِمَةٌ، أَوْ بَدَلٌ بِإِعَادَةِ الْجَارِّ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ بَعْضٍ»[١].

يقول أبو الحسن عبيد الله الرحماني المباركفوري: «(في سجين) قيل: هو كتاب جامع لأعمال الشياطين والكفرة، وقيل: هو مكان في أسفل الأرض السابعة، وهو محل إبليس وجنوده، (في الأرض) حال لازمة، أو بدل بإعادة الجار، بدل كل من بعض»[٢].

ويتضح مما سبق أن في قوله: (في الأرض) وجهين:

١ – أنها حالٌ لازمة.

٢ – أنها بدلُ كلٍّ من بعضٍ.

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن الهروي (٣/ ١١٨٠). وهو علي بن سلطان محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري، فقيه، حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها، من آثاره: تفسير القرآن، والأثمار الجنية في أسماء الحنفية، والفصول المهمة، وشرح مشكاة المصابيح، توفي سنة (١٠١٤ هـ) (تنظر ترجمته في: الأعلام ٥/ ١٢ ، ١٣ ، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٠).

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن المباركفوري (٥/ ٣٢٩). وهو عبيد الله بن العلامة محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين المُبَارَكْفوري، ولد في في قرية صُوْفِي فُوْرَة، من بلدة مُبَارَكْفُوْر التابعة لمديرية (أُعْظَمْ كَرْه) إحدى مديريات الولاية الشمالية) أُتَّرْبَرْدِيْش (في الهند)، من آثاره: كتاب مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، وكتاب فضائل رمضان المبارك وأحكامه، وكتاب بيان الشرعة في بيان محل أذان خطبة الجمعة، وتوفي في ٢٢ رجب سنة ١٤١٤ هـ ، (تنظر ترجمته في: الاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري، إعداد: موافقي الأمين، صـ ١٨ : ٣٩).

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلامًا على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فقد وفقني الله – جلَّ في علاه – إلى إتمام هذا البحث، وقد خرجت منه بنتائج، منها:

١. قول أبي حيان في (التذييل والتكميل ١٣/ ٣٣): «وذكر بعضهم بدل كل من بعض، وقد يحتجُّ المجوِّزُ بقولك: (لقيتُه غدوةً يومَ الجمعةِ)، لا يكون ظرفًا ثانيًا؛ لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحدٍ منه إلا على طريق الإتباع؛ فهو بدلٌ من (غدوةً) بدلُ كلٍّ من بعضٍ، ولا يكون غلطًا؛ لأن اللقاء لا يكون في كلِّ اليوم بل في بعضه»، يشير إلى أنه يرى (يوم الجمعة) في نحو: (لقيتُه غدوةً يومَ الجمعةِ)، بدلٌ من (غدوةً) بدل كلٍّ من بعضٍ، فهو مؤيد لإمكانية وجود هذا النوع من البدل.

٢. قول أبي حيان في (البحر المحيط ١/ ٦٦٢)، وينظر: (٧/ ٢٩): «وليس هذا النوع بثابتٍ من لسان العرب، على قول الجمهور، وإن كان بعضُهم قد زعم أنه وُجِدَ في لسان العرب بدل كلٍّ من بعضٍ، وقد تأوَّل الجمهورُ ما أدى ظاهره إلى ثبوت ذلك، وجعلوه من وضع العام موضع الخاص؛ لندور ما ورد من ذلك»، يشير إلى وجود هذا النوع من البدل على ندرة في كلام العرب؛ ولندرته حمله العرب على أنه من وضع العام موضع الخاص، والندرة لا تعني أنه لم يرد في لسان العرب، وممن نص على ذلك الجامي (الفوائد الضيائية ٢/ ٩ : ١١)؛ حيث يقول: «وإنما لم يجعل هذا البدل قسمًا خامسًا، ولم يسمَّ ببدل الكل عن البعض؛ لقلته وندرته ...».

ووجود هذا النوع على ندرة – على ما نص عليه أبو حيان، والجامي – ينفي ما ذكره الغجدواني من أن هذا النوع من البدل «غيرُ مرويٍّ عن العرب»، كما ينفي ما يظهر من كلام ابن حاجي عوض في (شرح كافية ابن الحاجب صـ ٧٥٨ ، حاشية رقم ١) من أنه لم يسمع.

٣ . قول ابن فلاح اليمني في (شرحه لكافية ابن الحاجب ٢/ ٩٤٨): «والقسمة تقتضي نوعًا خامسًا، وهو بدل الكل من البعض، لكنَّ النحاة لا يثبتونه؛ لأنّه إذا كان الثاني هو المقصود – وهو عبارة عن الكل –، فلا حاجة إلى ذكر البعض قبله؛ لعدم فائدته»، يشير إلى أنه لا فائدة من ذكر الكل بعد ذكر البعض؛ لأن الثاني هو المقصود، وقد نصَّ السيوطي في (همع الهوامع ٥/ ٢١٦) على فائدته، فقال: «والمختار – خلافًا للجمهور – إثبات بدلِ الكلِّ من البعض؛ لوروده في الفصيح، نحو قوله – تعالى –: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]، فـ(جنات) أعربت بدلاً من (الجنة)، وهو بدل كلٍّ من بعضٍ، وفائدته: تقرير أنها جناتٌ كثيرةٌ لا جنةٌ واحدةٌ ...».

٤ . قول الجامي (الفوائد الضيائية (٢/ ٩ : ١١): « ... ويمكن أن يورد لمثاله مثل: (رأيتُ درجةَ الأسدِ برجَه)، فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه، فإن البرج عبارةٌ عن مجموع الدرجات»، يشير إلى أن (برجه) بدل من (درجةَ الأسدِ) بدل كلٍّ من بعضٍ، وأنه لا مجال للمناقشة فيه، فإن البرج عبارةٌ عن مجموع الدرجات.

٥ . قول د. فاضل صالح السامرائي في (معاني النحو٣/ ٢١٢): «والقولُ بهذا البدل لابدَّ منه في نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ القومُ)؛ إذ لا يكون إلا بدل كلٍّ من بعضٍ ... فعلى مذهب من يجيز هذا التعبير يجب قبول هذا النوع من البدل»، يشير إلى وجوب تَقَبُّلِ بدل كلٍّ من بعضٍ.

٦ . كان للشيخ زكريا الأنصاري في المسألة رأيان متخالفان:

. ففي (منحة الباري ١/ ٤٥٢ ، ٤٥٣) يقول – معلقًا على حديث عَائِشَةَ (كَانَ النَّبِيُّ – صَلَّى الله عليه وسلّم – يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَطُهُورِهِ،

وَفِي شَانِهِ كُلِّهِ) -: « ... أو هو بدل كلٍّ من بعضٍ – على ما جوزه بعضُهم – ...».

. وفي (الدرر السنية ٢/ ٧٨٧) يقول: «زاد بعضهم خامسًا، وهو بدل كل من بعض، نحو: (نظرت القمر فلكه)، وأجيب بأنا لا نسلم صحة هذا التركيب، وبتقدير صحته، لا نسلم أن (الفلك) كل للقمر؛ إذ (القمر) ليس جزءًا منه بل هو مركوز فيه كالفصِّ في الخاتم، فـ(الفلك) ظرف له وهو مظروف، والمظروف ليس جزء الظرف، فيكون بدل اشتمال؛ لما بينهما من الملابسة بغير البعضية والكلية، ومنهم من حمله على بدل الغلط».

٧ . لا شك أن المانعين من وجود بدل كلٍّ من بعضٍ وجهوا سهام نقدهم إلى الأدلة التي استدل بها المجوزون، وحاولوا إسقاطها مؤولين إياها بتأويلات من شأنها إسقاط الاستدلال بها، معتمدين قاعدة «وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال»، (ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٦٦ ، ٣/ ١٤٥ ، ٤/ ٢٤٣ ، ٨/ ٢٦٠، والاقتراح صـ ١٦٠)، غير أن الناظر بإنصاف يرى أن كثيرا من تأويلاتهم متكلفٌ ولا مقصد من ورائه إلا إسقاط الدليل، ومن ثَمِّ إسقاط وجود هذا النوع من البدل الذي تقتضيه القسمة العقلية.

٨ . وجود طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة يحكم شراحها بوجود بدل كل من بعض فيها يقوي وجهة نظر المجوزين لوجود هذا النوع من البدل.

فهرس المصادر والمراجع

. القرآن الكريم: جلَّ من أنزله.

أحكام القرآن، لابن الفرس الأندلسي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق الدكتور/ طه بن علي بو سريح، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م.

- اختلاف اللهجات العربية على المستويين النحوي والصرفي بين ابن عقيل والسلسيلي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات، إعداد: د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن السيد، إشراف الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم، والأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، كلية اللغة العربية بالقاهرة . جامعة الأزهر، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.
- الاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري – رحمه الله – (١٣٢٧ – ١٤١٤ هـ)، كتاب الصيام والاعتكاف، جمعًا ودراسةً، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)، إعداد الطالب: موافقي الأمين، إشراف د: محمد بن حسين علي بكري، العام الجامعي: ١٤٣٤ – ١٤٣٥ هـ، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، والدكتور: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري، (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم = تفسير أبي السعود، طبعة: دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور/ سعيد عبد الكريم سعودي، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، طبعة: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، طبعة: دار إحياء التراث، ومؤسسة التاريخ العربي ببيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد (٣/ ٤٠٣)، طبعة: منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، الناشر: دار القلم بدمشق، ودارة العلوم الثقافية ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية . ببيروت، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، طبعة: دار المعرفة، بيروت.
- البرود الضافية في شرح الكافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين الصنعاني، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية

بالزقازيق، إعداد الباحث: محمد عبد الستار علي أبو زيد، إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد الزين علي العزازي، والأستاذ الدكتور/ الطنطاوي الطنطاوي جبريل، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ببيروت . الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة: المكتبة العصرية، لبنان.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، طبعة: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة: دار القلم بدمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله، تحقيق: غلام نبي التونسي، طبعة: مكتبة الرشدية، الباكستان، ١٤١٢ هـ.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب، والدكتور: مصطفى جواد، طبعة: مطبعة العاني ببغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد = شرح التسهيل لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، والدكتور: جابر محمد البراجة، وآخرين، طبعة: دار السلام بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- التنبيه على مشكل أبيات الحماسة، لابن جني، تحقيق الدكتور/ سيده حامد عبد العال، والدكتور/ تغريد حسن أحمد عبد العاطي، والدكتور/ حسين نصار، طبعة: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، طبعة: دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين الحدادي المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، مراجعة الدكتور/ عبد المنعم خفاجة، طبعة: المكتبة العصرية ببيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .
- الجامع الصحيح المختصر، للإمام البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، الناشر : دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م.
- حاشية ابن الحاج بن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك – إشراف مكتبة البحوث والدراسات – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة: دار الفكر ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- حاشية عبادة العدوي على شذور الذهب، لابن هشام، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- حاشية على شرح قطر الندى، للآلوسي، مع تكملة ولد المؤلف (نعمان الآلوسي)، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، الناشر: مكتبة نور الصباح – تركيا . مديات، الطبعة الثانية ٢٠١١ م.
- حاشية الفيشي على شرح قطر الندى، رسالة ماجستير مقدمة من الباحث/ سهيل أسعد سليمان أبو زهير، إشراف الأستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية . غزة، كلية الآداب، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.
- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، للشيخ/ محمود بن الحسن الحاذقي، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة التخصص الماجستير في النحو والصرف، إعداد: عايض سعيد مانع القرني، إشراف الدكتور: سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٠ هـ.
- حاشية محرم على الفوائد الضيائية، طبعة: مكتبة الرشد، ١٣٢٠ هـ.
- حاشية يس الحمصي على ألفية ابن مالك، وبهامشه شرح ابن مالك لكافيته، طبعة: المطبعة المولوية بفاس العليا المحمية، ١٣٢٧هـ.
- حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على قطر الندى لابن هشام، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، الناشر: مكتبة مؤمن قريش، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.
- حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح، الناشر: دار الفكر.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، طبعة: دار القلم بدمشق.
- الدرر الجوهرية في حل شرح الآجرومية، للنبتيتي (تـ ١٠٦٥ هـ)، رسالة ماجستير مقدمة من الباحث: عصام عبد الغفار الباز السيد الشوربجي، إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد الذين علي العزازي، والأستاذ الدكتور/ يس إبراهيم عفيفي، ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.
- الدرر السنية، للشيخ زكريا الأنصاري (تـ ٩٢٦ هـ) (حاشية على شرح الخلاصة، لابن الناظم)، تحقيق الدكتور/ وليد بن أحمد بن صالح الحسين، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، طبعة: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، تحقيق الدكتور/ أنوار محمود الصالحي، والدكتور/ أحمد هاشم السامرائي، الناشر: دار العصماء. سورية ١٤٣١ هـ =٢٠١٠ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة: دار المعارف، الطبعة: الخامسة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، طبعة: المطبعة الرحمانية بمصر، ١٣٤٧هـ = ١٩٢٩م، والمكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، طبعة: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت.
- ديوان الفرزدق، شرح إيليا الحاوي، طبعة: دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، الطبعة: الأولى ١٩٨٣م.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، طبعة: المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، طبعة: دار المعارف بمصر.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، طبعة: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: دار التراث بالقاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، طبعة: دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الأولى ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن معط المسمى «حرز الفوائد وقيد الأوابد»، لابن النحوية، من أوله إلى نهاية باب التوابع، دراسة وتحقيق: عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي، إشراف الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

- شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، تحقيق الدكتور/ علي موسى الشلومي، الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، طبعة: هجر، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق: ا.د/عبد الفتاح بحيري إبراهيم، طبعة: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.
- شرح الجزولية، للأبذي، السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، رسالة ماجستير للباحث/ معتاد بن معتق بن عاقل الحربي، إشراف الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، ١٤٢٣ = ١٤٢٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، عناية: فواز الشعار، إشراف: الدكتور: إميل بديع يعقوب، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق: أحمد عزو عناية، طبعة: مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- شرح سنن ابن ماجة مسمى (مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى)، لمحمد الأُرمي العَلَوي الأثيوبي الهَرَري الكري البُوَيطي، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة: الأستاذ الدكتور/ هاشم محمد علي حسين مهدي، الناشر: دار المنهاج، المملكة العربية السعودية – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.
- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي، طبعة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

- شرح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ الفارسي، لابن برّيّ، تحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور/ محمد مهدي علام، الناشر: الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م.
- شرح شواهد الشافية، للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، طبعة: مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لجلال الدين الغجدواني (تـ ٧٢٠ هـ)، دراسة وتحقيقًا، رسالة دكتوراه للباحث: محمد أحمد حسن رشوان، إشراف أ.د/ صبحي عبد الحميد محمد، كلية اللغة العربية بالقاهرة، برقم (٤٩٧٥)، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض، تحقيق: الدكتور/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور، مراجعة الأستاذ الدكتور/ المتولي علي المتولي الأشرم، طبعة: مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، المنصورة.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة: دار المأمون للتراث بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني، إعداد الباحث: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف الدكتور/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ = ١٤٢٢هـ.
- شرح الكتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، طبعة: دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

- شرح مصابيح السنة، للإمام البغوي، (المتوفى: ٨٥٤ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور/ إميل يعقوب، طبعة: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: مكتبة دار العروبة.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، مع شرح وتعليق الدكتور/ مصطفى ديب البغا، الناشر: دار طوق النجاة، جامعة دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ودار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط: دار الأندلس، ط: الأولى ١٩٨٠م.
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد، لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور/ سَلمان القضَاة، الناشر: دَار الجيل، بَيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي = حاشية الشهاب، طبعة: دار صادر ببيروت.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق الدكتور/ شمران سركال يونس العجلي، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني (تـ ١٢٥٠ هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن عميرة، الناشر: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء.
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، لمحمد علي طه الدرة، القسم الأول، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩ م.
- فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية، لعلي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ)، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب . دمشق . ٢٠٠٧ م.
- الفوائد الضيائية = شرح كافية ابن الحاجب، لعبد الرحمن الجامي، عليه حواش وتعليقات الشيخ/ علي رضا بن عثمان، الشهير بـ: دولوزاده، تحقيق: أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- الكافية، والشافية لابن الحاجب، د/ صالح عبد العظيم الشاعر، طبعة: مكتبة الآداب، القاهرة.
- الكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور/ محمد أحمد الدالي، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق الدكتور/ عبد السلام محمد هارون، طبعة: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدكتور/ عدنان درويش، ومحمد المصري، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقيق الدكتور/ جودة مبروك محمد، طبعة: مكتبة الآداب بالقاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧م، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، لأحمد بن إسماعيل الكوراني الشافعي ثم الحنفي، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي، (المتوفى: ٨٣١ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤ هـ.
- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق البخاري الدِّهلوي الحنفي، المتوفى سنة (١٠٥٢ هـ)، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤ م.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار ، والدكتور/ عبد الفتاح

إسماعيل شلبي، طبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٦٤م.

- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، طبعة: مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة: الثالثة.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، الناشر: دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.
- معاني النحو، تأليف الدكتور/ فاضل السامرائي ، طبعة: دار الفكر بالأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- معجم الأفعال المتعدية – اللازمة، د. هاشم طه شلاش، طبعة: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠ م.
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (تـ ١٤٠٨هـ)، طبعة: مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب، طبعة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.
- مفتاح العلوم، للسكاكي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، وآخرين، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب بدمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والدكتور/ محمد إبراهيم البنا، وآخرين، طبعة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، والدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، طبعة: دار السلام، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لزكريا الأنصاري (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام = حاشية الشمني على المغني، طبعة: محمد أفندي مصطفى.
- المنهل الصافي في شرح الوافي، للدماميني (تـ ٨٢٨ هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ فاخر جبر مطر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، طبعة: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق الدكتور/ محمد جمعة حسن نبعة، طبعة: مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م.
- النحو المصفى، د/ محمد عيد، (١/ ٦٢٧)، الناشر: مكتبة الشباب.
- النحو الوافي، تأليف عباس حسن ، الناشر: دار المعارف بمصر ، الطبعة: الثالثة.
- ابن النحوية (ت ٧١٨هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، إعداد: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، إشراف الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- نوادر ابن الأعرابي، تحقيق: أحمد رجب أبو سالم، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الجزء الخامس، تحقيق الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم، الناشر: دار البحوث العلمية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٢٥٩
تمهيد	٣٢٦٣
القائلون بمنع بدل كلٍّ من بعضٍ	٣٢٦٥
أدلة المانعين من وجود بدل كلٍّ من بعضٍ	٣٢٧٠
القائلون بجواز بدل كلٍّ من بعضٍ	٣٢٧٣
أدلة المؤيدين لوجود بدل كلٍّ من بعضٍ وتأويل المانعين	٣٢٨٢
طائفة من الأحاديث النبوية الشريفة التي حكم الشراح على احتمال وجود بدل كل من بعض فيها	٣٣٠٧
الخاتمة	٣٣١٣
فهرس المصادر والمراجع	٣٣١٦
فهرس الموضوعات	٣٣٣١